

مسؤول التجارة الأميركي: ينبغي على الشركات الأميركية الاستثمار في العراق الآن

15



تطور دور القطاع الخاص في الحد من البطالة

6



رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير
فخري كريم

الاقتصاد

العدد (1938) السنة الثامنة - الثلاثاء (19) تشرين الاول 2010

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون



أميركيان وبريطاني يفوزون بجائزة
نوبل في الاقتصاد لعام 2010

تقرير حكومي: 7% من نفوس العراق تعاني سوء التغذية



بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعد الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة إحصاء إقليم كردستان ومعهد بحوث التغذية في وزارة الصحة بدعم فني من قبل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (unicef) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) ومنظمة الغذاء والزراعة الدولية (FAO) دراسة تحليلية عن الحرمان الغذائي في العراق. أعدت هذه الدراسة أساساً لتحليل الاستهلاك الغذائي للأسرة العراقية، في ضوء ما توفر من بيانات واسعة وشاملة جمعت خلال المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة (IHSES) المنفذ عام 2007 من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة إحصاء إقليم كردستان (KRSO) بدعم فني من قبل البنك الدولي، وذكر بيان للجهاز المركزي للإحصاء أنه تم تحليل بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة باستخدام نموذج إحصاءات الأمن الغذائي (FSSM) المطوّرة من قبل منظمة الغذاء والزراعة الدولي (FAO).

ولفت البيان إلى أن هذه الدراسة، تقدم تحليلاً للهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية للقضاء على الجوع، جاء في وقته المناسب ليلفت النظر إلى الجهود المبذولة لتحقيق غايات إعلان الألفية لعام ٢٠١٥ مشيراً إلى أن هناك معلومات كافية يمكن الاستفادة منها لغرض الارتقاء بسياسات الحماية الاجتماعية في العراق. نوصي بهذا التقرير الجهات والأفراد المعنيين كافة بمكافحة الجوع.

وخلصت مؤشرات الدراسة إلى أن هناك سبعة من كل مئة عراقي يعاني من سوء التغذية، بما يقابل ٢,١ مليون نسمة. وعلى الرغم مما وقع من أحداث عنف في العراق تاريخياً، ومع الوضع غير المستقر حالياً، فإن انتشار سوء التغذية ما يزال منخفضاً نسبياً مقارنة بمستويات انتشار الحرمان الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (حيث النسبة في العراق ٧٪ يقابلها في المنطقة ٨٪).

غير أن النسبة المذكورة على مستوى العراق لا تتوزع بالتساوي بين مناطقه المختلفة طالما أن الفروق بين المحافظات العراقية موجودة. وعلى الرغم من أن نسبة الأفراد غير الأمنين غذائياً موجودة في كل المحافظات تقريباً، إلا أنها تتركز بشكل أكبر في محافظات (ديالى، بابل، البصرة، صلاح الدين، كربلاء، المثنى) حيث تتراوح نسبة غير الأمنين غذائياً بين ٧٪ و ٥١٪.

وقد أظهرت المؤشرات المتاحة طبقاً للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠٠٧ إن أعلى نسبة حرمان غذائي سجلت في محافظة ديالى، حيث أن نصف سكانها يُعدون محرومين غذائياً. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تراجع مستوى الأداء بنظام توزيع المواد التموينية بسبب أحداث العنف والحملات العسكرية في محافظة ديالى خلال فترة تنفيذ المسح الاجتماعي والاقتصادي ميدانياً في عام ٢٠٠٧.

اعتمد نظام توزيع المواد التموينية (PDS) عام ١٩٩١ لتأمين الحد الأدنى للعراقيين من الاحتياجات من المواد الاستهلاكية الرئيسية من خلال توزيع طحين الحنطة، والرز، والسكر، والزيوت النباتية، والبقوليات، وحليب الكبار، ومغذيات الأطفال، والشاي، بالإضافة إلى مواد غير غذائية بأسعار مدعومة. ويبلغ متوسط الطاقة التغذوية اليومية المتحققة للفرد في العراق ٢٥٨٠ سعرة حرارية للفرد العراقي يومياً تؤمن مواد الحصص التموينية نصفها. وعلى مستوى خصائص الأسر، يتركز حرمان الغذاء عند المجاميع السكانية ذات الدخل المنخفضة، وعند الأسر كبيرة الحجم، وعند الأسر التي يرأسها أفراد تزيد أعمارهم عن خمسين سنة وهم أميون أو يشتغلون في القطاع الزراعي أو عاطلون.

يشكل الإنفاق على الغذاء أكثر من ٣٥٪ من إجمالي إنفاق الأسرة ويُصرف ٨٠٪ منه على المواد الغذائية من السوق التجارية، أما الـ ٢٠٪ المتبقية

الحرارية الألف ينخفض إلى ٥٢٠ ديناراً عراقياً. وينخفض تبعاً لذلك متوسط إنفاق الفرد على الغذاء إلى ١٣٦٠ ديناراً عراقياً. وعلى العموم، يتصف نظام التغذية العراقي بأنه متوازن من جهة الاستهلاك التغذوي الكلي، حيث تتوزع الطاقة المتحققة بين الزيوت، والكاربوهيدرات والبروتينات بنسبة ٢٦٪ و ٦٢٪ و ١٢٪ على التوالي. غير أن الاستهلاك من الدهون أعلى من الحدود الموصى بها، كما أن الاستهلاك من البروتين أقل من الحدود الموصى بها طبقاً لمعايير (FAO/WHO/UNU) ويبلغ متوسط الاستهلاك اليومي من الحبوب ٤٠٠ غرام للفرد

ما تستهلكه الأسر من إنتاجها الذاتي لا يمثل نسبة تذكر. إن الاعتماد الكبير جداً على كميات المواد التموينية التي تتسلمها الأسر ذات الدخل المنخفض يجعلها معرضة لعدم الأمن الغذائي، باعتبارها فئات هشة لا تستطيع التكيف مع أي اضطراب في نسبة توزيع المواد التموينية أو في تقلبات السوق. تُقِيم ألف سعرة حرارية في العراق بسعر السوق بما معدله ٦١٠ ديناراً عراقياً، وعلى أساس ذلك، فإن متوسط إنفاق الفرد اليومي على الغذاء يقدر بـ ١٥٩٠ ديناراً عراقياً. ومع الأخذ بنظر الاعتبار قيمة المواد الغذائية التموينية ذات السعر المدعم فإن كلفة السعرات

فتمثل القيمة الاسمية لمواد نظام البطاقة التموينية، وقيمة الغذاء المنتج والمستهلك من قبل الأسرة والمواد الغذائية المشتراة والمستهلكة خارج المنزل وعلى الرغم من أن نسبة الإنفاق على الغذاء من السوق تشكل ٨٠٪ من إجمالي الإنفاق على الغذاء، إلا أن تلك المواد لا تشكل سوى ٤٤٪ من السعرات الحرارية المستهلكة على مستوى العراق، ولذلك فإن مساهمة المواد التموينية في تأمين الطاقة الغذائية تعد أساسية في تحقيق الأمن الغذائي في العراق على الرغم من أن نسبة ما تشتريه الأسر من مواد غذائية من السوق التجارية يُعد مرتفعاً، كما أن

توفر نسبة ٥٣٪ من الطاقة التغذوية الكلية، تليها الزيوت والدهون بنسبة ١٢٪ ثم السكر بنسبة ١١٪، أما البروتين الحيواني (اللحم، المنتجات الغذائية، البيض، السمك) فتشكل نسبة ١٠٪ من إجمالي استهلاك الطاقة التغذوية الكلية.

إلا إن الاستهلاك الغذائي لا يتوزع بين العراقيين بشكل متساو. فالأسر من فئة الدخل الأعلى تستهلك من الطاقة الغذائية حوالي ضعف الكميات التي تستهلكها الأسر من فئة الدخل الأقل. ويكون التفاوت في الاستهلاك الكلي أعلى من التفاوت في الاستهلاك الغذائي، إذ يتراجع مستوى الاستهلاك الكلي عند الأسر ذات الدخل الأقل إلى سبعة أمثال مستوى الاستهلاك الكلي عند الأسر من فئة الدخل الأعلى.

انتشار الحرمان الغذائي:

يعرف الحرمان الغذائي على أساس عدد الناس الذين يحصلون على طاقة تغذوية تقل عن الحد الأدنى اللازم من الطاقة التغذوية (MDER).

مع استمرار العمل بنظام البطاقة التموينية التي تضمن من الناحية النظرية ما لا يقل عن ٢٢٠٠ سعرة حرارية يومياً للشخص الواحد، فإن انتشار الحرمان الغذائي في العراق ينخفض إلى سبع حالات تعاني من الجوع بين كل مئة عراقي. غير إن هذا المعدل المنخفض يخفي فروقاً واضحة على مستوى المحافظات.

جغرافياً، يتركز الناس المحرومون غذائياً في العراق في محافظات وسط العراق وجنوبه، بمستويات أعلى مما هو عليه الحال في محافظات إقليم كردستان، لاسيما في المناطق الريفية. وأظهرت النتائج أن أعلى مستويات الحرمان سجلت في محافظة ديالى حيث تبين أن حوالي نصف

تقاس شدة الجوع على أساس الفرق بين الحد الأدنى المطلوب من الطاقة التغذوية ومعدل الطاقة الغذائية المتحققة للناس المحرومين غذائياً. وتعد شدة الحرمان الغذائي أقل وطأة عندما يقل الفرق عن 200 سعرة حرارية يومياً للفرد الواحد. في حين تعد عالية عندما يزيد الفرق على 300 سعرة. وكلما زاد عجز الغذاء كلما زاد التعرض للمخاطر الصحية المرتبطة بنقص الغذاء.



سعرة/فرد/يوم للوصول للحد الأدنى المطلوب من الطاقة التغذوية البالغ ١٧٣٠ سعرة/فرد/يوم. ويعادل هذا النقص إضافة ٥٠ غراماً من الرز، أو ٣ ملاعق كبيرة من الزيت، أو ٤٠ غراماً من السكر، أو ٥٠ غراماً من الخضار الطازجة يومياً لكل فرد يعاني من سوء التغذية.

وعلى مستوى المحافظات، فإن شدة الجوع أكثر إيلاًماً في محافظة ديالى من بقية المحافظات حيث تبلغ فجوة استهلاك الطاقة التغذوية ٢٤٪ على أساس أن الحد الأدنى للطاقة المطلوبة هو ١٧٦٠ سعرة/فرد/يوم يقابله متوسط استهلاك طاقة تغذوية يبلغ ١٣٣٥ سعرة/فرد/يوم. وعلى العكس من ذلك فإن شدة الجوع تتراجع إلى أدنى مستوى لها في محافظة السليمانية، حيث تبلغ الفجوة ٧٪ على أساس أن الحد الأدنى للطاقة المطلوبة هو ١٧٦٤ سعرة/فرد/يوم، في حين أن المعدل في المحافظة بين المحرومين غذائياً هو ١٦٤٣ سعرة/فرد/يوم.

إن وطأة الجوع عند فئة محدودة من السكان تعتمد على الحد الأدنى المطلوب من الطاقة التغذوية لتلك الفئة وعلى معدل الطاقة التغذوية المستهلكة من قبل الأفراد المحرومين في تلك الفئة. لذلك فإن وطأة الجوع قد تكون عالية عند بعض المجاميع الكافية في الوقت الذي لا يكون مستوى الحرمان الغذائي عالياً، لكن الفجوة بين كمية الغذاء المستهلك من قبل الأفراد المحرومين والحد الأدنى من الطاقة التغذوية المطلوبة عالية. وقد لوحظ ذلك على سبيل المثال عند الأسر التي يقل عدد أفرادها عن ثلاثة، لكن وطأة الجوع عندها أشد من أسر يزيد عدد أفرادها عن عشرة بمعدل ١٨٨ سعرة/شخص/يوم و١٧١ سعرة/فرد/يوم على التوالي.

خصائص جنس رئيس الأسرة ومستوى تعليمه لا يلعب دوراً حاسماً في تفسير الاختلافات في مستوى انتشار الحرمان الغذائي في العراق. أخيراً، إن مسألة انتشار الحرمان الغذائي على مدى الزمن مرتبطة بشكل كبير بنظام البطاقة التموينية وهي تتبع نمط توزيع المواد التموينية إلى حد كبير. على سبيل المثال كان مستوى الحرمان الغذائي أقل في شهري تشرين الثاني ونيسان من عام ٢٠٠٧ عندما تسلمت الأسر المواد التموينية، في حين كان مستوى الحرمان الغذائي أعلى في شهر كانون الثاني وتموز وأب عندما وزعت مواد تموينية أقل.

شدة الجوع:

تقاس شدة الجوع على أساس الفرق بين الحد الأدنى المطلوب من الطاقة التغذوية ومعدل الطاقة الغذائية المتحققة للناس المحرومين غذائياً. وتعد شدة الحرمان الغذائي أقل وطأة عندما يقل الفرق عن ٢٠٠ سعرة حرارية يومياً للفرد الواحد. في حين تُعد عالية عندما يزيد الفرق على ٣٠٠ سعرة. وكلما زاد عجز الغذاء زاد التعرض للمخاطر الصحية المرتبطة بنقص الغذاء.

لكن وطأة الحرمان الغذائي في العراق منخفضة نسبياً. فالسكان المحرومون غذائياً والذين يقل معدل السرعات الحرارية التي يستهلكونها عن ١٥٥٠ سعرة/فرد/يوم يحتاجون إلى ١٨٠

العراقيين الذين يقعون في فئة الدخل الخمسية الثانية (بعد فئة الأقل دخلاً) في حين ينعهد الحرمان الغذائي تماماً في فئات الدخل العليا.

كما يقترن الحرمان الغذائي بعمر رئيس الأسرة وحالته العملية بشكل واضح، فالأشخاص الذين يعيشون في أسر حجمها كبير يكونون أكثر عرضة لحالات الحرمان الغذائي لأن الفقر يقترن إلى حد ما بزيادة عدد أفراد الأسرة.

كما أن متطلبات الطاقة التغذوية للأسر الكبيرة تزيد عن متطلبات الأسر الصغيرة، ولذلك فإن عجز تأمين الطاقة التغذوية أكثر احتمالاً عند الأسر الكبيرة.

وتكون الأسر التي يتراوح عمر رئيسها بين (٥٠-٥٨) سنة أكثر عرضة لحالات الحرمان الغذائي من الأسر التي يكون عمر رئيسها أقل من ذلك، ويعود سبب ارتفاع مستوى حالات الحرمان الغذائي مع تقدم عمر رئيس الأسرة لغاية سن الثامنة والخمسين ثم انخفاضها بعد العمر المذكور إلى عاملين كما تعاني الأسر التي يرأسها أفراد يعملون في أنشطة زراعية أو أنهم عاطلون أو أنهم غير نشطين اقتصادياً أكثر من غيرها من الحرمان الغذائي وبنسب (١٣٪، ١٢٪، ١٠٪، على التوالي)، أما إذا ما قورنت بأسر يرأسها أفراد يعملون في القطاعات الثانوية والثالثية كالصناعات والخدمات بنسب (٦٪، ٥٪، على التوالي). لقد لوحظ إن

سكانها محرومون غذائياً. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى عدم انتظام توزيع المواد التموينية وليس إلى عوامل ديموغرافية أو مشاكل جغرافية إذ أن مناطق محافظة ديالى شهدت عمليات عسكرية عديدة خلال عام ٢٠٠٧.

بعد محافظة ديالى، فإن مستويات الحرمان الغذائي كانت الأعلى في محافظات (بابل، البصرة، صلاح الدين، كربلاء، المثنى). أما مستويات الحرمان الغذائي في محافظات (النجف، كربلاء، ميسان، القادسية، واسط، كركوك، النجف) فكانت قريبة من المعدل العام الذي يتراوح بين ستة إلى ثماني حالات من كل مائة حالة من حالات سوء التغذية. لكن سوء التغذية يعد منخفضاً في كل من محافظات (بغداد، نينوى، ذي قار) حيث يقل المعدل عن أربع حالات، كما إنه يقل عن ذلك في محافظات إقليم كردستان، حيث ينخفض المعدل إلى حالة واحدة فقط.

وعلى مستوى خصائص الأسرة، ظهر أن الخصائص المحددة لحالات الحرمان الغذائي هي (مستوى الدخل، حجم الأسرة، عمر رئيس الأسرة، حالته العملية)

من بين خصائص الأسرة المختلفة، يترك مستوى الدخل الأثر الأكبر على حالات الحرمان الغذائي. ويعد ١٧٪ من العراقيين ضمن فئة الدخل الخمسية الأقل محرومون غذائياً.

لكن انتشار الحرمان الغذائي ينخفض بشكل كبير ليصل إلى ٤٪ فقط بين

خبراء: الاستثمار في قطاع الإسكان بحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة

بغداد/ علي الكاتب

قال الخبير الاقتصادي في منظمة US AID باقر محيي الدين: إن من أهم السبل الكفيلة بمواجهة تلك التحديات هو العمل على زيادة رساميل المصارف بنحو أكثر من عشرة مليارات دولار أميركي في امد اقصاه ثلاث سنوات يبدأ عدها التنزالي منذ الان، إضافة الى الاعداد الجيد لضمان تحقيق نقلة نوعية في قطاع الاسكان بما يوازي الزيادات السكانية المتوقعة من جهة وتحقيق مستوى جيد من التقدم في قطاع الانشاءات خاصة في مجالات البناء العمودي والعمارات السكنية والابراج السكنية الشائعة في الوقت الحاضر في الدول المجاورة ومواكبة الدول المتطورة في هذا المجال التي تقدمت علينا بفارق كبير خلال العقدتين الماضيين لظروف العراق الصعبة خلالها سواء من حروب متكررة وعقوبات اقتصادية استمرت لسنوات عدة.

واضاف: انها تفتتح آفاقاً واسعة امام قطاع المصارف للولوج في مجال استثماري واسع يضمن تحقيق اكبر الارباح المالية التي اصبحت توازي تلك الارباح المتحققة من العمليات المصرفية والائتمانية

التقليدية، وهو كذلك نوعاً من انواع المجالات الاستثمارية التي تنتهجها المصارف الاجنبية الخاصة في العالم في تمويل المشاريع الاستثمارية الاكثر تحقيقاً للارباح هذه الايام، خاصة مع زيادة كميات القروض المالية والطلب عليها من قبل المستثمرين في القطاع الخاص والشركات الاستثمارية للمشاركة في تنفيذ الكثير من المشاريع الاستثمارية في عدد من القطاعات الخدمية والنظرية وغيرها، الامر الذي ينسجم مع قرارات البنك المركزي العراقي الاخيرة في دعوة المصارف الخاصة لزيادة رؤوس اموالها الى نحو 250 مليار دينار عراقي اي ما يعادل 214 دولاراً أميركياً بحلول عام 2013. و اشار الى ان رؤوس الاموال المطلوبة قد يستطيع المستثمرون توفيرها من خلال المصارف الموجودة في الخارج التي لاتملك الخبرة الكافية لادارة مثل تلك المشاريع في العراق، الامر الذي يحتم حدوث حالات من الدمج بين المصارف العراقية والاجنبية كمطلب اساس لضمان تنفيذ وانجاز الكثير من المشاريع الاستثمارية والاستراتيجية في العراق، كما قد يحدث تطور في عمل بعض المصارف الخاصة

العراقية بما يرجح كفتها امام نظيراتها من المصارف الاجنبية او العكس من ذلك انهيار عدد من المصارف الخاصة العراقية لعدم تمكثها من الصمود امام تحدي زيادة رأس مالها بالشكل الذي دعا اليه البنك المركزي العراقي. فيما اكد الدكتور فيصل عبد الاله استاذ الاقتصاد في كلية المأمون الجامعة ان على الحكومة العراقية الانتباه اكثر الى تفاقم الازمة السكانية والحاجة الى مشاريع كبيرة في هذا القطاع بما يتوازي مع المشاريع الاخرى في القطاعات الخدمية والنظرية وتوليد الطاقة الكهربائية، لاسيما ان العراق يعد في الوقت الحاضر بلد الفرص الاستثمارية، بدلالة هذا التهافت الكبير والتزاحم المحموم من قبل كبرى الشركات الاستثمارية في العالم على الاسهام في المشاريع المنفذة فيه والدخول في السوق العراقية التي اصبحت مقصد الكثيرين هذه الايام برغم الوضع الامني غير المستقر وهشاشة الاجراءات الامنية المتبعة في عموم المناطق في البلاد واختلاف المعادلة القائمة بين نجاح المشروع وتحقيق الارباح المالية المناسبة والظرف الامني السائد. و اضاف: معدل

الاستثمارات المتحققة في قطاع الاسكان والبناء بدأت تفوق مثيلاتها من الاستثمارات الاخرى في المشاريع التي اسلفنا ذكرها فيما سبق، مما يعكس مدى الفناء الواسع في الاستثمار بهذا المجال والفرص الحقيقية الموجودة فيه، ويبقى القطاع المصرفي هو الاقرب في تحفيز المستثمرين وتشجيعهم على الدخول في استثمارات كبيرة كتلك التي في مجالات الاسكان والتشييد بما توفره من قروض مالية كبيرة ذات آليتين متنوعتين من السداد الاول العاجل والثاني الاجل وكلاهما يفي بالغرض وخاصة الثاني بما يوفره من محفزات تشجع المستثمرين على سحب القروض من المصارف وتجنب مخاطر النقص في السيولة النقدية التي يتعرضون لها في حالة السداد العاجل للقروض المصرفية، كما نجد في الجانب الآخر وجود تسهيلات اخرى من الجهات الحكومية عاملاً في دفع مشاريع الاسكان خطوات كبيرة الى الامام كالاغفاء الضريبي والخصم الجمركي للمواد التي يستوردونها من الخارج والضرورية في عملهم، وكذلك منح الاراضي المطلوبة لتشييد المباني والمنشآت الاخرى عليها.

طوروا نظرية في فهم الاقتصاد وسوق العمل

أميركيان وبريطاني يفوزون بجائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2010

رواية ومسرحية ودراسة. وهذه هي المرة الأولى التي تمنح فيها نوبل الآداب لكاتب من أمريكا الجنوبية منذ عام ١٩٨٢ حين منحت للكاتب الكولومبي المعروف، غابرييل غارسيا ماركيز.

كما تقاسم ثلاثة علماء، يابانيان وأمريكي، جائزة نوبل للكيمياء لهذا العام لابتكارهم طريقة جديدة لربط ذرات الكربون ببعضها. فقد فاز كل من الأستاذة ريتشارد هيك من جامعة ديلاوير واي ايتشي نيجيشي من جامعة بورديو واكيرا سوزوكي من جامعة هوكايدو بالجائزة لبحوثهم المتعلقة بتطوير جزيئات كربونية معقدة.

وقد سمحت التطورات الكيميائية التي توصل إليها العلماء الثلاثة بتطوير أدوية واجهزة إلكترونية جديدة.

منحت جائزة نوبل في الفيزياء لعام ٢٠١٠ إلى علمين من أصل روسي هما الهولندي أندريه جيم والبريطاني كونستانتين نوفوسيلوف ٢٠١٠ لتجاربهما المتعلقة بمادة كربونية بالغة الدقة من حيث السمك. ويعمل نوفوسيلوف (٣٦ عاما) وأندريه جيم (٥١ عاما) في جامعة مانشستر في بريطانيا.

وأعلنت الأكاديمية السويدية للعلوم في بيانها أن العالمين منحا الجائزة عن أعمالهما الثورية على الجرافين وهي مادة كربونية قد تحدث انقلابا في مجال الإلكترونيات.

أما نوبل للطب فقد كانت من نصيب العالم البريطاني روبرت إدواردز عن تطويره لأساليب التلقيح الاصطناعي التي ساعدت ملايين الأزواج على الإنجاب.

ورد في إعلان الأكاديمية السويدية أن إنجازاته جعلت علاج العقم الذي يعانيه عشر الأزواج في العالم ممكنا.

وكان إدواردز البالغ من العمر ٨٥ عاما قد بدأ العمل على أسلوب التلقيح الاصطناعي الذي بموجبه يجري تلقيح بويضة الأنثى خارج الرحم في الخمسينيات من القرن الماضي.



الماضي لمشاركته في بيان اطلق عليه "ميثاق ٠٨" يدعو الى الديمقراطية التعددية واحترام حقوق الانسان في الصين.

كما فاز الكاتب البيروفي ماريو فارغاس يوسا، أحد أهم كتاب اللغة الإسبانية، بجائزة نوبل للآداب لعام ٢٠١٠.

وقد أثنى الأكاديمية السويدية في حيثيات تقديمها الجائزة ليوسا على "تصويره بالغ العمق لمقاومة الفرد وثورته وهزيمته"، مضيفة أنه "راو موهوب قادر على تحريك مشاعر القراء". ويعد يوسا، الذي ولد عام ١٩٣٦ وعمل في مجال الصحافة والسياسة في بلده بيرو بالإضافة إلى عمله كروائي وأديب، واحدا من أشهر الأدباء في أمريكا اللاتينية، ولديه أكثر من ثلاثين كتابا بين

الاقتصاد بمعهد لندن للاقتصاد. يشار الى ان جائزة نوبل للاقتصاد، وقيمتها نحو ١,٥ مليون دولار، لم تكن ضمن قائمة الجوائز الاصلية التي اوصى بها مؤسس الجائزة العالم السويدي ألفريد نوبل في عام ١٨٩٥، بل اضافها البنك المركزي السويدي في عام ١٩٦٨ تكريما لذكرى العالم السويدي.

وكانت جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٠ من نصيب المنشق الصيني السجين ليو شياو، الأمر الذي اثار غضب الحكومة الصينية التي استدعت السفير النرويجي لديها للتعبير عن غضبها.

يذكر ان ليو البالغ من العمر ٥٤ عاما قد حكم عليه بالسجن لمدة ١١ عاما في اواخر العام

وفرس العمل، والاجور، على تنظيم ووضع السياسات الاقتصادية. يشار الى ان دايموند (٧٠ عاما) هو اكايمي متخصص بالاقتصاد يعمل في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ويعتبر حجة في شؤون الامن الاجتماعي والتقاعد والضرائب.

وكان الرئيس الاميركي باراك اوباما قد رشح دايموند لتولي منصب رئيس البنك المركزي الاميركي (الاحتياطي الفدرالي)، الا ان مجلس الشيوخ رفض التعيين. اما مورتنسون (٧١ عاما) فهو بروفييسور في الاقتصاد في جامعة نورث وسترن في مدينة ايفانستون بولاية إلينوي الامريكية. ويعمل ببساريدس (٦٢ عاما) استاذا في

ستوكهولم/ وكالات منحت جائزة نوبل للاقتصاد ٢٠١٠ الى الأميركيين بيتر دايموند وديل مورتنسون والبريطاني من أصل قبرصي كريستوفر ببساريدس تقديراً لدورهم في تطوير نظريات تفسر التفاعل بين السياسات الاقتصادية وسوق العمالة.

وقالت الأكاديمية الملكية السويدية ان منح الجائزة للعلماء الثلاثة جاء تقديرا لجهودهم في تحليل الاسواق، الذي اظهر ان هناك معدلات عالية من البطالة حتى مع وجود عدد كبير من فرص العمل المتوفرة.

واوضحت الأكاديمية، في بيان منحها الجائزة، ان الفائزين قدموا نمونجا ساعد على فهم كيفية تأثير اوضاع وطبيعة البطالة،

احتجاجات تشهد فرنسا ضد إصلاح نظام التقاعد

دون حالة الهلع التي أصابت السكان الذين اصطفوا أمام محطات الوقود في أنحاء فرنسا كافة.

وأثر إضراب المصافي، الجمعة، بشكل مباشر على مطاري "شارل ديغول" و"أورلي" في باريس، نظرا لتغذيتها بالنفط من أنابيب مرتبطة مباشرة بالمصافي المضربة، وفق شركة "ترابيل" المالكة لخط الأنابيب.

إلا أن ناطقا باسم وزارة النقل الفرنسية لـ CNN، في وقت متأخر السبت، أكد استئناف العمل بخطي الأنابيب كالمعتاد.

ووجه عمدة باريس، برتران ديلانوي، خلال مقابلة مع CNN السبت، انتقادات لاذعة لساركوزي واصفا إياه بـ "المتعطر"، مضيفا: "هذا الأمر قائم منذ ثلاث سنوات.. ثلاثة أعوام من الغباء على الغباء، وغطرسة واستكبار، وحتى العنف اللفظي من جانبه ضد بعض فئات المجتمع الفرنسي".

ويتمسك الرئيس الفرنسي بالإصلاحات المقترحة مشددا على إنها ضرورة بسبب ارتفاع متوسط العمر المتوقع.

فصل في رئاسة ساركوزي. ومن المتوقع تصويت مجلس الشيوخ الفرنسي على القرار في ٣١ تشرين الأول الجاري، ومن المقرر تنظيم يوم تعبئة وطنية آخر عشية التصويت.

وشكلت إمدادات الوقود مصدر قلق رئيسي بينما أعلنت النقابات أن ١٠ من إجمالي ١٢ من المصافي المنتجة للوقود في فرنسا، شاركت في الإضراب.

وتسببت الإضرابات في ظهور بوابر أزمة في إنتاج وتوزيع الوقود، وقال الاتحاد الفرنسي للصناعات النفطية أن اثنتين فقط من إجمالي المصافي عملتا بكامل طاقتها السبت.

وسط مخاوف من أزمة وقود حادة بالبلاد، أكدت وزيرة المالية الفرنسية كريستين لاغارد لراديو "ار تي ال"، الثلاثاء، توفر إمدادات الوقود ووجود احتياطي يكفي لعدة أسابيع.

ورغم تأكيد الناطق باسم اتحاد الصناعات النفطية الفرنسية، أيف لو غوف، الجمعة، بوفرة امدادات الوقود، إلا أن ذلك لم يحل

باريس/ وكالات تواصلت في فرنسا التظاهرات الاحتجاجية ضد مجموعة جديدة من الإصلاحات المثيرة للجدل التي ينوي الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إدخالها على نظام التقاعد.

وشهدت كبرى المدن الفرنسية تظاهرات واسعة شلت البلاد جزئيا رفضا لمشروع رفع سن التقاعد من ٦٠ إلى ٦٢ عاما، وامتدت حشود المتظاهرين على مدى ميلين في العاصمة الفرنسية، باريس، حمل خلالها المتظاهرون لافتات ورددوا شعارات تندد بالحكومة.

وقدرت وزارة الداخلية الفرنسية أن قرابة ٨٥٠ ألف خرجوا للشوارع، فيما وضعت النقابات العمالية المنددة بالإصلاحات، الرقم عن ٣,٥ مليون متظاهر شاركوا في أكثر من ٢٠٠ مسيرة احتجاجية مختلفة بأحاء البلاد السبت.

ورغم الاحتجاجات الواسعة، إلا أن المجلس الوطني أجاز، الأربعاء الماضي قانون التقاعد الجديد الذي يرى محللون أنه قد يمثل نقطة

تخفيض ميزانية الدفاع البريطانية

أقل من 10 %

لندن/ (رويترز)

تقرر تخفيض ميزانية الدفاع البريطانية أقل من ١٠٪ خلال السنوات الاربع المقبلة بعد توصل المسؤولين الى اتفاق في ساعة متأخرة ليلة السبت بشأن الخطوط العريضة لمراجعة شاملة للقوات المسلحة البريطانية.

وقال مسؤول كبير بالحكومة البريطانية طلب عدم نشر اسمه لرويترز ان رئيس الوزراء ديفيد كاميرون انحاز الى جانب وزير الدفاع ليام فوكس وليس الى جانب وزير المالية جورج اوسبورن في خلاف بشأن تخفيضات الانفاق الدفاعي.

وامتنع المسؤول عن الإدلاء بتفصيلات ولكن من المرجح ان يعني ذلك انه لن يتعين على وزارة الدفاع البريطانية توفير المبلغ اللازم لتجديد صواريخ ترايدنت البريطانية النووية من ميزانيتها الاساسية وهو ٢٠ مليار جنيه استرليني مثلما طلبت سابقا وزارة المالية.

وسياتي هذا المبلغ الآن من الخزنة.

وقال المسؤول ان رئيس الوزراء لم ينحز الى جانب جورج اوسبورن. ويشير بعض المحللين الى ان التخفيضات ربما تقتصر على سبعة في المئة.

وسيتم خفض ميزانية وزارة الدفاع البريطانية التي يبلغ حجمها ٣٦,٩ مليار جنيه استرليني (٥٩ مليار دولار) جزئيا لخفض العجز القياسي في الميزانية البريطانية والذي يبلغ الآن أكثر من عشرة في المئة من الناتج القومي.

وإجراءت وزارة الدفاع أيضا مراجعة ضخمة للقوات المسلحة وهي الاولى من نوعها منذ عام ١٩٩٨ ومن المقرر ان تكشف النقاب عن رؤيتها لمستقبل القوات المسلحة في مراجعة دفاعية وامنية استراتيجية جديدة.

أوبك تحتفل بيوبيلها الذهبي.. واحتياطياتها تقدر بأكثر من تريليون برميل

فيينا/ (CNN)

قبل خمسين عاماً في بغداد، وتحديدًا في عام ١٩٦٠، وقع خمسة زعماء دول على وثيقة لتغيير مسار عقود من الطاقة. والأربعاء، صادف مرور نصف قرن على مولد منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، التي تستقر ١٢ دولة من أعضائها على رأس قائمة الدول المنتجة للنفط، وتخزن في أراضيها نحو ثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي من المادة الخام. ويبلغ إجمالي احتياطيات هذه الدول مجتمعة من النفط الخام أكثر من تريليون برميل، رغم عدم وجود جهة مستقلة لتأكيد صحة الرقم المعلن.

غير أن عبدالله سالم البدرى، أمين اللجنة الشعبية للمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، قال لـ CNN قبل الاجتماع العادي للمنظمة الخميس الماضي: "الرقم الصحيح هو أكثر من تريليون برميل من النفط". وأضاف: "نحن نعرف الأرقام، وقد

وضعنا هذا الرقم في بياناتنا، ووزعناه، ونحن متأكدون بأن احتياطياتنا مثبتة، وأنها أكثر من تريليون برميل". ومع وصول سعر برميل النفط لأعلى مستوى له خلال خمسة أشهر، أي ٨٣ دولاراً للبرميل، فإن اجتماع فيينا الخميس لن يحدد سعراً محدداً، وسيكون له علاقة أكثر بالتقيد بخصوص الإنتاج والتخطيط المستقبلي. ووفقاً لتقديرات أوبك، فإن تقييد الدول الأعضاء يعني ضخ ما نسبته ٥٧ في المئة من الإنتاج، وهو نسبة تقل كثيراً عن مستوى ٨٠ في المئة الذي بلغته الدول في عام ٢٠٠٩.

ويعود ذلك إلى الانعاش الاقتصادي، إذ أدى هذا الأمر إلى زيادة الطلب على النفط، بحيث أن الدول رفعت من إنتاجها بما يفوق حصصها المخصصة من قبل المنظمة. وقد حدثت المنظمة من توقعاتها للطلب العالمي اليومي من المادة الخام هذا

الأسبوع قبل الاجتماع المقرر في فيينا، وقالت إنه سيكون بحدود ٨٥,٥٩ مليون برميل يومياً، بزيادة بنسبة ١,٣ في المئة عن الطلب في الوقت نفسه من العام الماضي. على أن عام ٢٠١١ لن يشهد تفاقماً لأكثر مما هو عليه الآن، وسيرتفع الطلب بنسبة ١,٢ في المئة فقط. وتأتي هذه التوقعات للطلب العالمي على النفط متفقة مع تلك التوقعات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية. ولذلك، فإنه من غير المتوقع أن يتخذ وزراء أوبك قرارات بهذا الشأن، خصوصاً إذا حافظ سعر النفط على حدوده بين ٧٠ و٨٥ دولاراً للبرميل، فهذا يعني أن تطوير الدول المنتجة لهذه المادة الخام للبنية التحتية فيها يمكن أن يمضي قدماً من دون قيود. في غضون ذلك أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد إن بلاده نجحت في خطة للاكتفاء الذاتي من البنزين، رغم

الحظر الدولي المفروض على بلاده بشأن واردات البنزين. وقال نجاد في كلمة ألقاها في مراسم تكريم العاملين في "الخطة العاجلة للاكتفاء الذاتي بإنتاج البنزين" إن صناعة النفط "من أكثر الصناعات فخراً في البلاد، واليوم تنتشط هذه الصناعة من خلال الوعي والعلم باعتبارها مجموعة مترابطة". وأضاف نجاد، في تصريحات بثتها وكالة مهر الإيرانية للأنباء شبه الرسمية أن "السلطويين سيطروا بشكل كامل على الاقتصاد والعلم والتقنية والصناعة في العالم مئة عام كحد أدنى، ولم يسمحوا من خلال فكرهم السلطوي للشعوب بالاستفادة من طاقاتها". وأكد نجاد أن "الأجانب لا يعرفون إمكانات الشعب الإيراني.. مازالوا يتصورون أنهم يعيشون في فترة قبل تأميم صناعة النفط، وأن بإمكانهم نهب النفط الإيراني بسهولة ولا يدفعون ثمنه".

وفي يوليو/تموز الماضي، أعلن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات جديدة على إيران، شملت فرض قيود على شركات التأمين وقطاعات تجارية ومصرفية وقطاع النقل، إلى جانب عقوبات مماثلة تفرضها الولايات المتحدة. ويسعى الغرب إلى الضغط على إيران عبر تلك العقوبات للخلي عن برنامجها النووي، الذي تقول الولايات المتحدة ودول أخرى إنه قد يسفر عن امتلاك طهران لأسلحة نووية، وهي مزاعم نفتها إيران مراراً قائله إن برنامجها هو للأغراض السلمية فقط. وبادرت شركات نفط دولية، مثل "توتال" الفرنسية، و"عملاق النفط" بريتيش بتروليوم، و"رويال داتش شل" في يوليو/تموز الماضي، إلى وقف مبيعات البنزين إلى إيران التي كانت تستورد نحو ٤٠ في المئة من احتياجاتها من البنزين لتلبية الطلب المحلي.

نجاد يعلن اكتفاء إيران ذاتياً من إنتاج البنزين

دبي/ وكالات

أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد إن بلاده نجحت في خطة للاكتفاء الذاتي من البنزين، رغم الحظر الدولي المفروض على بلاده بشأن واردات البنزين. وقال نجاد في كلمة ألقاها في مراسم تكريم العاملين في "الخطة العاجلة للاكتفاء الذاتي بإنتاج البنزين" إن صناعة النفط "من أكثر الصناعات فخراً في البلاد، واليوم تنتشط هذه الصناعة من خلال الوعي والعلم باعتبارها مجموعة مترابطة". وأضاف نجاد، في تصريحات بثتها وكالة مهر الإيرانية للأنباء شبه الرسمية أن "السلطويين سيطروا بشكل كامل على الاقتصاد والعلم والتقنية والصناعة في العالم مئة عام كحد أدنى، ولم يسمحوا من خلال فكرهم السلطوي للشعوب بالاستفادة من طاقاتها". وأكد نجاد أن "الأجانب لا يعرفون إمكانات الشعب الإيراني.. مازالوا يتصورون أنهم يعيشون في فترة قبل تأميم صناعة النفط، وأن بإمكانهم نهب النفط الإيراني بسهولة ولا يدفعون ثمنه". وفي يوليو/تموز الماضي، أعلن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات جديدة على إيران، شملت فرض قيود على شركات التأمين وقطاعات تجارية ومصرفية وقطاع النقل، إلى جانب عقوبات مماثلة تفرضها الولايات المتحدة. ويسعى الغرب إلى الضغط على إيران عبر تلك العقوبات للخلي عن برنامجها النووي، الذي تقول الولايات المتحدة ودول أخرى إنه قد يسفر عن امتلاك طهران لأسلحة نووية، وهي مزاعم نفتها إيران مراراً قائله إن برنامجها هو للأغراض السلمية فقط. وبادرت شركات نفط دولية، مثل "توتال" الفرنسية، و"عملاق النفط" بريتيش بتروليوم، و"رويال داتش شل" في يوليو/تموز الماضي، إلى وقف مبيعات البنزين إلى إيران التي كانت تستورد نحو ٤٠ في المئة من احتياجاتها من البنزين لتلبية الطلب المحلي.

ارتفاع أرباح جوجل 32% في الربع الثالث إلى 2.2 مليار دولار

شواشنطن/ وكالات

سجلت شركة جوجل نتائج تفوق توقعات المحللين للأرباح والعائدات عن الربع الثالث للعام على الرغم من زيادة التكاليف. تسيطر شركة جوجل على الحصة الأكبر في سوق البحث على شبكة الإنترنت. وأعلنت الشركة تحقيق أرباح بقيمة ٢,١٧ مليار دولار للأشهر الثلاثة حتى نهاية أيلول الماضي مقارنة بأرباح بلغت ١,٦ مليار عن ذات الفترة من العام الماضي. وتمثل هذه الزيادة في الأرباح قفزة بواقع ٣٢ في المئة الأمر الذي ساعد على ارتفاع سعر اسهم الشركة ٦ في المئة في معاملات ما بعد الإغلاق الرسمي. وربطت الشركة بين ارتفاع أرباحها وزيادة عائدات الإعلان إلى جانب تحسين الدخل من الأقسام الأخرى مثل جهاز الهاتف النقال اندرويد. وقالت خدمة تومسون رويترز "أي بي آي إن جوجل صاحبة أكبر محرك للبحث على شبكة الإنترنت في العالم سجلت أرباحاً صافية عن الربع الثالث بواقع ٧,٦٤ دولار للسهم، متخطية متوسط تنبؤات المحللين بربحية للسهم قدرها ٦,٦٩ دولار. وبلغت العائدات الصافية التي تستبعد الرسوم التي تدفعها جوجل لمواقع شريكة على شبكة الإنترنت ٥,٤٨ مليار دولار متخطية التوقعات بعائدات قدرها ٥,٢٧ مليار دولار. وارتفعت اسهم الشركة في معاملات ما بعد الإغلاق إلى ٥٨٢ دولاراً من إغلاقها في الجلسة الرسمية على ٥٤٠,٩٣ دولار في سوق ناسداك. وتقول الشركة إن عدد متصفحي موقعها الذين يزورون الروابط الإعلانية التي تظهر على الموقع ارتفع بواقع ١٦ في المئة ما ساعد الشركة على رفع سعر الإعلان عبر موقعها الشهير على شبكة الإنترنت.

واشنطن "تؤجل" اتخاذ قرار حول العملة الصينية

واشنطن/ وكالات

قالت وزارة الخزانة الأمريكية إنها قررت تأجيل إصدار قرار حول ما إذا كانت الصين تتلاعب في سعر صرف عملتها اليوان حتى انعقاد قمتين اقتصاديتين دوليتين في الشهر المقبل.

يذكر أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يدعيان بأن الصين تتعمد خفض قيمة اليوان من أجل دعم صادراتها، مما يقوض فرص عمل المواطنين الأوروبيين والأمريكيين ويضعف قابلية اقتصاديهما على المنافسة.

وكان وزير الخزانة الأمريكي تيموثي جينتر قد قال للكونغرس في واشنطن الشهر الماضي بأنه ينوي اقناع الدول الأخرى الأعضاء في مجموعة العشرين بممارسة الضغط على الصين لإجبارها على السماح لقيمة اليوان بالارتفاع بوتيرة أسرع.

ومن المقرر أن يجتمع وزراء مالية الدول العشرين في الثاني والعشرين من شهر تشرين الأول الجاري، للتمهيد لانعقاد قمة المجموعة في الحادي عشر من تشرين الثاني المقبل.

كما سيعقد قادة الدول الأعضاء في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ قمة في الثالث عشر من نوفمبر/تشرين الثاني.

وجاء في تصريح صدرته وزارة الخزانة في العاصمة الأمريكية: "ستؤجل الخزانة نشر تقريرها الخاص عن سياسات أسعار الصرف الدولية وذلك لاستفيد من الفرص التي ستوفرها هذه اللقاءات المهمة" على حد تعبير الوزارة. يذكر أن الخزانة الأمريكية تصدر تقريراً كل ستة أشهر يتناول الدول التي تتلاعب بعملاتها من أجل الحصول على افضلية في مجال التصدير. وكان مقرراً أن تصدر الخزانة تقريرها يوم الجمعة.

ولاحظ التقرير بأن اليوان ارتفع "بحوالي نسبة ٣ في المئة مقابل الدولار" منذ التاسع

عشر من يونيو/حزيران المنصرم عندما أعلنت الصين بأنها في معرض إعادة العمل في اصلاح نظامها الخاص بالتحويل الخارجي بعد توقف دام سنتين. وجاء في التصريح الذي أصدرته الخزانة الأمريكية اليوم: "منذ الثاني من سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، تسارعت وتيرة ارتفاع سعر صرف اليوان بحيث بلغت ١ في المئة في الشهر. وإذا حافظت الصين على هذه التوتيرة التصاعدية، سيساعد ذلك في تصحيح قيمة ما يعتبره صندوق النقد الدولي عملة مقومة باقل من قيمتها إلى حد كبير".

إلى ذلك ذكرت تقديرات الكونغرس الأمريكي أن عجز الميزانية انخفض إلى ١,٣ تريليون دولار في العام المالي المنتهي في ٣٠ سبتمبر/أيلول.

ويمثل العجز نسبة ٨,٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ويقل عن عجز ميزانية ٢٠٠٩ بمقدار ١٢٢ مليار دولار. مع ذلك يظل ثاني أكبر عجز في الميزانية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية. وقالت الحكومة أن تلك الأرقام "أكدت التزام الإدارة" بخفض العجز الهائل في



تطور دور القطاع الخاص في الحد من البطالة

٣. توفير رأس مال القطاع الخاص وما يمتلكه من المعرفة (know how) والمنجزة في إدارة المشاريع التي يعد عنصر الوقت حاسماً فيها وتقليل المدة الزمنية اللازمة لتنفيذها وبالتالي تحسين موقف الإدارة العامة.

٤. تخفيف الوطأ المالية التي يعاني منها القطاع العام وخلق القيمة المضافة التي توفرها المرونة المالية مع تحسين القدرة الإدارية للقطاع العام.

٥. إن ترتيبات الشراكة تحقق نتائج أفضل مما يستطيع أن يحقق كل فريق على حده من خلال تأثير الشركاء على أهداف وقيم بعضهم البعض عن طريق التفاوض والتوصل إلى معايير عمل أفضل، ومن ناحية أخرى سيكون هناك مجال لتوسيع الموارد المالية نتيجة تعاون الأطراف فيما بينها.

٦. إيلاء البعد الاقتصادي اهتماماً أوسع في السياسات ذات العلاقة وإدارة المشاريع على أسس اقتصادية بما يحقق المكاسب الاجتماعية والاقتصادية.

٧. التوصل إلى الحلول التي تستجيب للسياسات التنموية والتطويرية حيث يسهل الشريك المحلي مواءمة البرامج التي تشملها هذه السياسات لغرض توصيلها إلى المشاكل المحددة أو الفرص المتاحة لأسواق العمل.

٨. تحقيق النجاح والتوسع في الأعمال من خلال التحفيز والنظرة المستقبلية وإيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي بدورها تخلق الحوافز.

٩. خلق بيئة عمل ديناميكية للتغيير داخل البيروقراطيات الحكومية تسمح الشراكة للحكومات بموجها تنفيذ التغيير من دون التأثير في أعمالها الحقيقية المتعلقة بتطوير السياسة الاجتماعية والتوجه المستقبلي وإدارة تقييم الخدمات.

ثانياً: الخصخصة وتنشيط دور القطاع الخاص

تعرف الخصخصة على أنها عملية نقل ملكية المشاريع أو أسهم الشركات من ملكية الدولة وسيطرتها إلى الملكية والسيطرة الخاصة، فالخصخصة لا تمثل نظرية اقتصادية أو نظاماً اقتصادياً قائماً بذاته إنما هي أداة أو وسيلة اقتصادية يستخدمها القائمون على السياسات الاقتصادية في البلد تهدف تحويل الاقتصاد من النظام المركزي إلى نظام السوق. كما ظهرت مفاهيم عدة للخصخصة تحدها على النحو التالي:

خصخصة الملكية: وتعني نزع أو تجريد الملكية العامة أما عن طريق البيع الكلي أو الجزئي للأسهم أو الأصول إلى العمال أو الجمهور أو رجال الأعمال أو شركات وطنية أو أجنبية فالسمة الأساسية لخصخصة الملكية هي تغيير حقوق الملكية وحصول الحكومة على الأموال نتيجة لذلك.

خصخصة الإدارة: وتعني عملية انتقال إدارة المشروع من القطاع الحكومي العام إلى القطاع الخاص، ويكون الدافع الأساسي لذلك هو الرأي السائد لدى دعاة الخصخصة والقائل بأن كفاءة الأداء إنما يرتبط بمدى استقلالية الإدارة عن ملك المشروع.

التحررية: وهي من المفاهيم الحديثة



النشاط أو تأخذ الشركات التعاقدية أشكالاً عدة مثل التأجير، الإدارة الخدمة، البيع الكلي والجزئي، الشريك الاستراتيجي-نقل الملكية (BOT) الذي لا يخرج عن معنى بأنه اتفاق تعهد الدولة أو إحدى مؤسساتها بأحد مشاريع البنية الأساسية أو الخدمات العامة خلال مدة زمنية تحدد بين الطرفين ثم ينتقل المشروع إلى الدولة صاحبة الامتياز في نهاية المدة المتفق عليها.

إن اعتماد هذا الأسلوب يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق حيث يبرز دور الدولة في اتخاذ القرار ورسم السياسات، إما دور القطاع الخاص فيبرز في تنفيذ المشاريع وتتجسد فوائد الشراكة بما يأتي:

١. توفير المخاطر الناجمة عن إقامة المشاريع بين أكثر من طرف (أطراف الشراكة).
٢. توفر ثقافة مجتمعية داعمة للشراكة تسعى إلى تغيير فكرة أن المشروعات الخاصة تسعى إلى تحقيق الربح فحسب وإنما تسعى لتصبح شريكا في تحقيق التنمية.

التصنيف التالي والمعتمد على مجموعة من المفاهيم والتوجهات والمعايير مثل نمط التنظيم، واتخاذ القرار، نوع القطاع، طبيعة النشاط وطبيعة العقد، حيث يتحدد الدور الذي يقوم به كل من القطاعين العام والخاص ضمن الشراكة وأكثر التصنيفات قبولاً هي:

1- شراكات تعاونية

وتدور بخصوص إدارة وتنظيم الشراكة على أساس تشاركي بين القطاعين العام والخاص حيث تتصف الشراكة بعلاقات أفقية بين أطراف الشراكة ويتم اتخاذ القرار بالإجماع ويشترك جميع الشركاء بأداء المهام والواجبات ولا يوجد أطراف منفرد لأي طرف بموجب القواعد التي يفرضه، فكلهما يتحمل المخاطر ويحصل على المنافع المتحققة عن النشاط.

2- شراكات تعاقدية

وتعني ترتيبات توصل الخدمات بموجب عقد بين طرفين وتكون العلاقات بين أطراف الشراكة عمودية مع وجود جهة مرجعية واحدة تمارس الرقابة والسيطرة على

وتحسين الخدمات العامة.

٥. زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل العقلاني.
٦. تقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية، ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية.
٧. تزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة تتطلبها المشاكل ذات العلاقة.
٨. إزالة التشوهات السعرية الخاصة بتكاليف وأسعار بعض الخدمات العامة من خلال تعزيز الكفاءة والفاعلية الاقتصادية في استخدام عناصر الإنتاج.
٩. تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
١٠. تعزيز دور وفاعلية القطاع الخاص في عمليات البناء والتنمية.
١١. توجيه الفوائض المالية للقطاع الخاص نحو مشاريع ذات بعد تنموي.
١٢. جذب الاستثمارات الخارجية.

يتم اعتماد احد أشكال الشراكة من خلال

علي عبد الكريم الجابري

تشير الدراسات إلى تنامي دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل لاسيما مع تغيير دور الدولة من الإنتاج إلى الإدارة والتوجيه وعلى سبيل المثال هناك زهاء ٥٠٠ مؤسسة اقتصادية تسيطر على ٢٥٪ من الناتج العالمي كما أن أهم ٣٠٠ شركة متعددة الجنسيات تمتلك ٥٥٪ من الأصول الإنتاجية في العالم.

أولاً: الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام

تعتمد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حشد وجمع إمكانات المجتمع كافة بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاعين العام والخاص لتتشارك في تنظييمات مؤسسة تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها بعد أن واجهت التنظييمات المؤسسية المنفصلة والمستقلة قطاعياً تحديات وصعوبات في تحقيق الأهداف التنموية بالمستويات الطموحة المستهدفة لذلك تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بانتهاج منهج إداري معاصر وأداة تطويرية تعمل على خلق التنظييمات المؤسسية والتشريعات والنظم لتبني التنظييمات التشاركية التي تسهم فيها قطاعات المجتمع كافة في توجيه وإدارة وتشغيل المشاريع والأعمال وتطويرها وتنميتها من أجل خدمة أغراضها على أساس تشارك تعاوني وحوكمة جيدة ومساءلة شفافة ومنفعة متبادلة.

إن الشراكة (PPP - public-private partnership) تعني بأوجه التفاعل والتعاون العديد بين القطاعين العام والخاص والمتعلقة بتوظيف إمكانيتها البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس من المشاركة الالتزام بالأهداف، حرية الاختيار، المسؤولية المشتركة والمساءلة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العدد الأكبر من أفراد المجتمع ولها تأثير بعيد المدى على تطوراتها حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل.

تعد شراكة القطاعين العام والخاص نموذجاً متطوراً لأنشطة الأعمال التي تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص في مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي كافة من أجل الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة ويمكن حصر مبررات اللجوء إلى أسلوب الشراكة بالنقاط التالية:

١. التغيير التقني والاقتصادي المتسارع ما يتيح الفرصة لتخفيض كلف المشاريع.
٢. ضغوط المنافسة المتزايد وانخفاض معدلات النمو.
٣. محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها وتعمل الشراكة على تخفيف أعباء الإنفاق العام من موازنة الدولة ونقل عبء التمويل ومخاطر التشغيل على عاتق القطاع الخاص.
٤. مواجهة الضغط الاجتماعي الناجم عن المتطلبات المتزايدة والمستمرة بتأمين

الأبعاد الاقتصادية لحادثة حقل الأحدب

يعرف بالنافذة الواحدة كلها عوامل تسهم في خلق البيئة الاستثمارية المناسبة لجذب الاستثمارات الخارجية. ان صدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ يعد خطوة مهمة إلا انه لا يعني دخول الاستثمارات ويبقى الأهم من ذلك تفعيل بنود القانون وهذا ما أثبتته التجارب العالمية فحتى وقت قريب كان الكثير من الاقتصاديين ينادون بأهمية إصدار التشريعات الإصلاحية الاقتصادية من دون الإشارة الى الوعاء الاجتماعي إلا ان فشل التجارب الإصلاحية في كل من روسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية وفي البوسنة دعا العديد منهم الى إعادة دراسة متطلبات الإصلاح الاقتصادي. وفي دراسة حديثة أعدت بهدف تفسير الرخاء الاقتصادي شملت (١٣٥) دولة، وجد أن تشريع وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية عامل مهم ولكن العامل الأكثر أهمية هو احترام سيادة القانون وأثبتت ان العلاقة بين الرفاهية الاقتصادية وتطبيق القانون أقوى من العلاقة بين الرفاهية الاقتصادية وقوانين الإصلاح الاقتصادي، وعلى هذا الأساس نرى ان هذه الحادثة تحتاج الى وقفة جادة تتسم بالهدوء لمعالجة ما حصل وتمنع تكراره، لأن حادثة ساعة تهدم ما بني في سنة.

السياسية في اي بلد عموماً وفي العراق خصوصاً نظراً للظروف التي يمر بها في الوقت الحاضر لاسيما وان الشركة المستثمرة هي شركة أجنبية وليست عراقية حيث يمكن للشركات المحلية ان تتفهم هذه الملاحظات وان تستوعبها ولكن في الإطار العام ما الرسالة التي تبعثها هذه الحادثة بغض النظر عن أحقية أي طرف من الأطراف؟ وكيف سيتم التعامل مع الأحداث المماثلة فيما لو كانت المشكلة تتداخل بين أكثر من محافظة؟ وما أثر كل ذلك على المناخ الاستثماري في العراق؟ ان هذه الحادثة تثير العديد من الأسئلة التي تندرج ضمن موضوع التقاطعات المحتملة بين الإدارة المركزية والإدارات المحلية وأثرها على التدفقات الاستثمارية الى العراق، حيث ان مثل هذه الحوادث سوف تؤثر سلباً على تلك التدفقات لاسيما وان الاستقرار السياسي والاقتصادي لأي بلد يعد الركيزة الأولى التي يعتمدها رأس المال في قرار توجهه الجغرافي الى جانب عوامل أخرى تتمثل في توفر البنية التحتية الجيدة والمؤهلة لتسهيل العمل الاستثماري، فضلاً عن توفر الموارد البشرية المؤهلة الى جانب توفر السوق التي تمثل حالة الطلب المحتمل، كما ان تسهيل الإجراءات الإدارية وتقليل الروتين والبيروقراطية من خلال تشكيل ما

باسم عبد الهادي حسن في عام ٢٠٠٨ تم إعادة التفاوض مع الجانب الصيني الذي سبق وان حصل على عقد شراكة مع العراق لاستثمار حقل الأحدب قبل سنوات من هذا التاريخ وقد نتجت المفاوضات عن تغيير صيغة العقد الى عقد خدمات وهو ما يعطي العراق امتيازات اكبر ضمن شروط أفضل، ومن المتوقع ان تصل طاقة الحقل الإنتاجية بعد تطويره الى ٢٠٠ الف برميل يوميا حيث يضم احتياطياً نظطياً يقدر بحدود (٢٢٥) مليون برميل، وخلال الأيام الماضية تضاربت الأنباء التي تناقلها وسائل الإعلام بشأن القصة التي دارت قرب هذا الحقل، ففي الوقت الذي اكد فيه مجلس محافظة واسط عدم استخدام القوة خلال زيارة موقع إدارة الحقل وان حراس الموقع هم الذين أشهروا السلاح بوجه الوفد الزائر جاءت تصريحات الطرف المقابل لتعلن رأياً آخر يعكس الصورة ويلقي باللوم على ممثلي مجلس المحافظة والطريقة التي تعاملوا بها مع العاملين في الموقع. وبغض النظر عن هذا وذاك فان ما حصل له دلالات وتداعيات خطيرة على الجانب الاقتصادي ليس في محافظة واسط فقط وانما في كل أنحاء العراق حيث يؤثر هذا الأمر على أسس البيئة الاستثمارية التي تتسم بالحساسية العالية للجوانب

- ١) تحقيق حالة الاستقرار السياسي والأمني.
 - ٢) إعادة النظر بالتشريعات وتشجيع قوانين استثمارية جديدة تشجع الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية على أن تضمن حالة طمأنينة المستثمر من جهة والمحافظة على الجوانب الوطنية والاقتصادية.
 - ٣) وضوح البرنامج الاقتصادي للحكومة المقبلة، لدعم عملية الاستقرار الاقتصادي في العراق.
 - ٤) وضوح السياسات النقدية واستقرارها، وشفافية السياسة المالية (الضرائب) مع إصلاح النظام المصرفي.
 - ٥) ضرورة قيام الدولة بتوظيف إمكاناتها المالية والفنية والسياسية والإدارية والتكنولوجية والعلمية من اجل إعادة الخدمات وتحسينها، الكهرباء، الماء، الطرق والاتصالات.
 - ٦) اعتماد الضرائب أداة رئيسة لتوجيه وتحفيز النشاط الخاص في فروع الاقتصاد العراقي.
 - ٧) ضرورة إصلاح الجهاز الإداري للدولة وبالشكل الذي يضمن تشريعات جديدة من شأنها القضاء على الروتين وتسهيل عملية الاستثمار سواء للقطاع العام أم الخاص.
 - ٨) قيام الدولة بإجراء مسح شامل للموارد الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية والفروع التي تخدم الاقتصاد القومي.
 - ٩) قيام الدولة بدعم مؤسسات البحث والتطوير لما لها من تأثير ايجابي على تطور الاقتصاد القومي ورفع قدرته التنافسية، ولعدم قدرة القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال.
- في مجال تدعيم الإطار التنظيمي والغطاء القانوني للاستثمار من الضروري إنشاء منظومة مترابطة فيما بين القطاع الخاص والحكومة ترمي لمساندة مشاريع الاستثمار وتطويرها، ولتحقيق بيئة استثمارية مناسبة ممكن أن توفر التالي:
١. توفير مناخ اقتصادي واستثماري جاذب، من خلال توفر الأنظمة وتبني السياسات التي تتسم بالمرونة والاستجابة للتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية.
 ٢. وضع الأنظمة الملائمة التي تضمن إيجاد منافسة عادلة.
 ٣. التوسع في إنشاء الشركات المساهمة ذات الجدوى الاقتصادية.
 ٤. ضرورة وجود الشفافية في السياسات الاستثمارية بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، مع أهمية وجود الرابط المعلوماتي اللازم لإقامة المشاريع.
 ٥. تطوير قدرات المؤسسات الحكومية للإسهام في تنمية القطاع الخاص.
 ٦. تشجيع القطاع الخاص لإقامة المشاريع من خلال:
 - منح الأراضي الزراعية بأسعار مناسبة.
 - منح القروض الميسرة.
 - تسهيل إجراءات منح التراخيص.
 - تخفيض الإعفاءات الكمركية.
 - حرية انتقال رؤوس أمواله.
 - تهيئة المواقع الصناعية.
 - تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة في دعم صادراته.

- نسبياً التي تركز على التحرير الكامل للنشاط الاقتصادي من خلال إزالة القيود وتشجيع المنافسة التامة وإلغاء جميع أنواع الحواجز القانونية والإدارية بوجه النشاط الاقتصادي الخاص، وكما هو واضح من هذا المفهوم فانه قد يبتعد عن المفاهيم الأخرى للخصخصة إذ انه لا يتضمن أو يتقيد بنحويل ملكية المشاريع للقطاع الخاص وإنما يفسح المجال واسعا لنشأة وتطور هذا القطاع بصورة سلسة ومن دون أي قيود، ولذلك يرى البعض فيه انه قمة آليات الخصخصة والهدف الأخير لها.
- وتأتي الخصخصة كأحد مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الذي يعيد تحديد ادوار الأطراف المشاركة في عملية التنمية، وتعد الخصخصة أداة لرفع كفاءة تخصص واستخدام الموارد الاقتصادية وتوسيع نطاق الملكية وتنمية عنصر المنافسة في الاقتصاد، وترتكز الخصخصة على منظومة متكاملة من الأسس العلمية والضوابط العلمية ضمن توقيتات مثبتة بما تضمن سلامة تنفيذها وتحقيقها للأهداف المتوخاة المتمثلة في ما يأتي:
١. تأكيد دور الدولة في إدارة الاقتصاد وفقاً لاقتصاد السوق.
 ٢. تخفيض أعباء الدولة من جراء نفقاتها على الوحدات الاقتصادية المملوكة لها.
 ٣. رفع وزيادة الكفاءة في أداء الوحدات الاقتصادية على أسس تنافسية.
 ٤. تشجيع الملكية والاستثمار الخاص بشكل تنافسي بما لا يؤدي إلى الاحتكار ويحقق مشاركة أوسع للملكية عن طريق الاكتتاب العام.
 ٥. ضمان تدفق استثمارات جديدة وتكنولوجيا حديثة متطورة وغير مضرّة بالبيئة.
 ٦. تشجيع قيام السوق المالية.
- كما نص قانون الخصخصة على تنفيذ عمليات الخصخصة كلياً أو جزئياً عبر احد الأساليب الآتية:
- مساهمة العاملين من خلال تملك كل أو حصة معينة من أسهم المؤسسة الاقتصادية. عقود المشاركة في رأس المال والتشغيل. بيع المفردات والأصول المملوكة للدولة. بيع الأسهم أو الحصص المملوكة للدولة في مؤسسات القطاع المختلط.
- ثالثاً: تعزيز البيئة المشجعة للاستثمار**
- يشكل الاستثمار المحور الأساسي لتنمية الاقتصاد العراقي، وإعادة بنائه يعتمد على القدر الذي تقدمه الحكومة للمستثمرين المحليين والدوليين، وفي ظل الظروف الراهنة نجد برغم التسهيلات التي تقدمها الحكومة من قوانين وإجراءات تنظيمية أخرى، إلا ان مازل الطريق طويلة لجذب المستثمرين المغتربين والأجانب بسبب ضعف الثقة بالاقتصاد العراقي الذي انعكس بدرجة أساسية عن تدهور الوضع الأمني والمنازعات السياسية، فضلاً عن تدهور البنية التحتية وعدم توافر المناخ الجاذب للاستثمار.
- إن هناك ضرورة ملحة لاعتماد مجموعة من الوسائل والإجراءات التي من شأنها إصلاح الاقتصاد العراقي لكي يكون بيئة ملائمة للاستثمار ومنها:

الدور التنموي لأسلوب (البناء- التشغيل- التحويل) في العراق

- ١- تحفيز معدلات النمو الاقتصادي وزيادتها من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية المباشرة للبنية التحتية حيث تشير العديد من التقارير الدولية الخاصة بالاستثمار الى ان تطور وحدانية البنية التحتية في اي بلد يعد احد أهم الأسس في تطوير المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الأجنبية الى جانب عوامل أهميتها في تقليل تكاليف إنتاج السلع المنتجة محلياً، فضلاً عن دورها في رفع وتنويع نسبة مشاركة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي.
- ٢- خلق فرص عمل بما يفضي إلى خفض معدلات البطالة لاسيما وان مشاريع البنية التحتية والخدمية تتسم بكونها تعتمد على تشغيل عدد كبير لليد العاملة.
- ٣- الإفادة من الطاقات والخبرات الفنية والأساليب الحديثة لدى القطاع الخاص حيث عانى الاقتصاد العراقي فترة انقطاع ولدة تزيد على الثلاثة عقود نتيجة الحروب والحصار.
- ٤- تخصيص فجوة التمويل وإقامة مشاريع بنى تحتية ذات جودة عالية وكلف منخفضة بما يمكن الحكومة من توجيه أبواب الإنفاق العام الى مشاريع أساسية أخرى، فضلاً عن تجاوز حالات الفساد الإداري والمالي التي تسببت في ضياع الكثير من التخصيصات المالية خلال السنوات الماضية. إن أسلوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص يختلف عن الخصخصة التي يترتب في احد أشكالها بيع الأصول المملوكة من قبل الدولة إلى القطاع الخاص وهو أمر يلقي الكثير من الرهف الشعبي وعدم القبول فضلاً عن كون الأسلوب الأول يعزز خلق أصول ومرافق جديدة من خلال عقود طويلة الأجل تهدف إلى ضمان تقديم الخدمات العامة وإنشاء البنى التحتية الجيدة وكلف واطنة من خلال الاستفادة من كفاءة القطاع الخاص وإمكاناته المالية وخبراته مع نقل جزء من المخاطر إليه. ولتحقيق ما تقدم لابد من توافر أسس داعمة للنجاح ومنها وضع إطار قانوني ومؤسسي وهيكل تنظيمي خاص بالشراكة وبما يضمن التنفيذ السليم للمشاريع واعتماد التشريعات المنظمة للعمل وصياغتها بما يتفق وإنجاح هذه الشراكة التي ينبغي أن تستهدف قطاعات أساسية معينة وعلى وفق برنامج واضح ودقيق وبجدولة زمنية للمشاركة التي تنطلق من أولويات محددة معتمدة بذلك على مواصفات قياسية ومعايير واضحة بجودة ونوعية البنى التحتية والخدمات العامة.

لا يزال موضوع العوائق التنموية في الاقتصاد العراقي يشغل حيزاً مهماً في إطار البحث والحوار على الصعيدين الأكاديمي والمؤسسي على حد سواء، وعلى الرغم من كل التطورات الإيجابية التي شهدتها المرحلة السابقة، إلا ان نتائجها لم تكن مرضية وهذا يعود الى جملة من الأسباب الجيوسياسية التي مر بها العراق خلال العقود الماضية والصراعات التي استنزفت الموارد المالية على حساب برامج التنمية التي لم تحقق الأهداف المرجوة منها، وعلى الرغم من كل ذلك فان البعض من المهتمين بالقضايا الاقتصادية لا يزالون يتمسكون بضرورة الإدارة الحكومية للكثير من المؤسسات والمشاريع مع كل ما شهده القطاع العام من إخفاقات وفي المقابل فان البعض الآخر يرى أهمية إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في بناء المنظومة الاقتصادية الجديدة وتحديداً من خلال أساليب المشاركة التي نجحت في الكثير من كل دول العالم. إن الفجوة المالية الكبيرة التي تتطلبها إعادة بناء الاقتصاد العراقي لاسيما في مجال البنية التحتية تدعونا الى التفكير بجدية للاستعانة بأساليب بديلة عن التنفيذ المباشر للقطاع العام ومن ابرز تلك الأساليب يبرز أسلوب (البناء- التشغيل- التحويل) وهو نظام استثماري للمشاريع الحكومية يتم على ثلاث مراحل متتالية هي البناء والتشغيل والتحويل تمنح الدولة صاحبة الامتياز القطاع الخاص ترخيص امتياز لبناء أحد مشاريع البنية الأساسية وتمويله على نفقته الخاصة وتشغيل المرفق وصيانته وتحصيل الرسوم مقابل تقديم الخدمة لسداد أعباء التمويل وتحقيق فائض ربح معقول ويكون المستثمر مسؤولاً ومسؤولية كاملة عن المشروع حتى نهاية مدة الامتياز المتفق عليها ثم يقوم بنقل ملكية المشروع إلى القطاع العام بجميع أصوله وتعمد الدولة مانحة الامتياز في اختيار طريقة منح القطاع الخاص حق الامتياز على المناقصة أو المزايدة وفقاً لحاجة الدولة ومتطلبات المشروع.

إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق أسلوب (البناء- التشغيل- التحويل) لاسيما في مشاريع البنية التحتية تعد من صيغ التعامل الحديث التي اعتمدت في الكثير من دول العالم النامية والمتقدمة حيث انها يمكن ان تحقق منافع كثيرة للاقتصاد العراقي نستطيع تحديد أهمها بالآتي:



تحقيق / ليث محمد رضا

يشهد سوق الاثاث إغراقاً لافتاً للنظر في المستورد الصيني والماليزي والتركي في وقت تضمحل صناعة الاثاث المحلية في ظل انحسار مهنة النجارة التي كانت الى وقت قريب ملمحاً بارزاً في الاسواق المحلية . (المدى الاقتصادي) بحثت عند المعنيين عن اسباب طغيان المستورد على حساب المحلي في سوق الاثاث.

غرف النوم

نتيجة لاعتبارات اجتماعية واقتصادية تتعلق بدخول الاسرة ونمط عيشها لازالت اسواق الاثاث تسجل اهتماماً كبيراً بغرف النوم من دون بقية مفاصل الاثاث المنزلي اذ يحرص المتزوجون الجدد على شراء ما يعرف بأثاث غرفة النوم، وان كثرة الاقبال على شراء غرف النوم يجعلها خير مثال على واقع سوق الاثاث الخشبي في العراق. يقول مروان حميد مالك معرض للأثاث: ان هناك إقبالاً كبيراً على الأثاث سيما غرف النوم التي ازداد الطلب عليها في الآونة الاخيرة بعد استيراد الاثاث من الصين وتركيا ودولة عربية اخرى ونحن نقوم باستيراد غرف النوم بشكل خاص بسبب كثرة الطلب عليها . وقال محمود علي صاحب محل اثاث : ان سعر غرفة النوم المحلية بحدود الـ 4 ملايين دينار للغرفة الواحدة وقد يزداد المبلغ او ينخفض بحسب بعض التفاصيل كعدد الابواب ويتضمن ذلك اجور نصب الغرفة في منزل المشتري .

فيما قال سعد خالد صاحب معرض اثاث: ان هناك من يرغب بالغرف المحلية التي قال انها تمتاز بالضخامة والمتانة في حين تمتاز الغرف الماليزية المستوردة بصغر حجمها وبالتالي تتناسب مع بيوت الأهالي بالإضافة الى أسعارها المناسبة فيمكن للمواطن ان يحصل على غرفة نوم ماليزية بـ 1400 دولار اي اقل بحدود المليون ونصف المليون دينار عراقي بينما الغرفة العراقية لا تقل عن أربعة ملايين.

وقال المواطن مصطفى محمود: ان الطلب كبير على السلع المستوردة لأنها حديثة الصنع وتمتاز بجمايلتها وموديلاتها الحديثة إضافة إلى أسعارها المناسبة مقارنة بالإنتاج المحلي.

من جانبه قال النجار علاء محمد : ان ارتفاع اسعار الإنتاج المحلي لأن المواد الاولية تأتي من الخارج مثل الخشب والمعاكس والمواد الإنشائية الاخرى إضافة إلى اليد العاملة وتكاليف الكهرباء وهذه كلها عوامل ترفع سعر السلعة المحلية.

واضاف محمد: الكثير من المواطنين لا يحبذون استخدام الغرف الماليزية لوجود مشاكل كثيرة في استخدامها كصعوبة نقلها من مكان الى آخر لان اجزائها تربط بد (براغي) وليس بمسامير كالغرفة العراقية التي يسهل تفكيكها ناهيك عن تفاخر الكثير من العوائل العراقية باقتنائهم لغرف

المحلي .

فيما قال النجار صبيح مطلب : إن الأثاث كانت تصنع بالاعتماد على الجهد اليدوي والآلات البسيطة كالمشمار وغيره من الآلات وكان لها رواج في الأسواق، أما اليوم وبسبب قلة الحرفيين وارتفاع أسعار المواد الإنشائية فقد أدى ذلك إلى توجه الناس إلى المواد المستوردة وبخاصة الأثاث والغرف من الصناعات الصينية والماليزية والتركية.

مشاكل النجارة

السيات الذي اصاب مهنة النجارة متعدد الاسباب على حد قول النجار عادل جليل الذي بدا عليه الحزن وهو يقول: ان مشاكل هذه المهنة كثيرة تبدأ من مشاكل الطاقة الكهربائية ولا تنتهي بطغيان الاثاث المستورد وغياب دعم الدولة .

واشار عادل الى ان المشاريع الناجحة كالنجارة في الدول المتقدمة كما نسمع تحصل على قروض من قبل المصارف اما نحن فلا نمنح اية قروض ولان دعم من الدولة ونضطر لمواجهة كل مشاكل العمل بمفردنا من دون نقابة او هيئة او جهة تلجأ لها على حد قوله .

عدنان محمد قال: انا صاحب معمل نجارة عملي متوقف والسبب الاساسي هو واقع الطاقة الكهربائية التي تعيق انجاز عملي .

واضاف محمد: ان توقف العمل في معامل مشابهة لمعملي هو السبب الحقيقي للبطالة بين صفوف الشباب وان عودة المعامل للعمل من شأنها ان تقضي على البطالة .

النجار علي ماجد: قال المعامل العراقية لنجارة الخشب تفتقر لمكائن حديثة للنقش على الخشب .

فيما قال النجار حامد شهاب : على الدولة ان تدعم المنتج المحلي من خلال القروض والمكائن الحديثة والمتطورة نريد ان يكون دعم لانتاجنا، ورفع الضرائب .

وقال النجار احمد سعيد: نطالب بتوفير الكاز للنجارين بأسعار مدعومة من الدولة ونحن نشكو من هذه الحالة قبل سنتين .

قال النجار عباس حمد: ان الخشب الذي كان يستخدم في صناعة الاثاث العراقية منذ عقود كان نوعين، المحلي الذي كان يأتي من المنطقة الشمالية وهو خشب الزان والبلور والذي يسمى بالقوغ وكان له انتشار واسع من الاستخدام، اما الخشب المستورد فكان يأتي من دول شرق اسيا بشكل عام وماليزيا بشكل خاص .

فيما قال المواطن علي سعيد : على الدولة ان تضع حدا للغزو الذي يجتاح الاسواق من السلع الاجنبية الرخيصة الثمن والرديئة في آن واحد .

آراء الخبراء

الخبير الاقتصادي د.علي الفكيكي قال: ان الصفة العامة لصناعة الاثاث الخشبي في العراق هي انها صناعة حرفية تتكون من مئات من الورش

نحن نفضل المنتج الصيني أكثر من غيره من الأسواق لتوفره بأسعار مختلفة وحسب الدرجات، ما سهل أمام التاجر العراقي عرض سلعه بما يتناسب والقدرة الشرائية للزبائن، مشيراً إلى تصاعد الطلب على السلع المستوردة لأنها حديثة الصنع وتمتاز بجمايلتها وموديلاتها الأنيقة إضافة إلى أسعارها المناسبة مقارنة بالإنتاج

الأثاث المستورد، بل أفضل غرف النوم المصنوعة محلياً التي تستخدم بها أرقى أنواع الأخشاب ومن بينها الصاج والجاوا، بالرغم من الاختلاف الكبير في السعر بينهما لاني أفضل الجودة والمتانة على السعر لان الاثاث الصيني والماليزي مصنوع من الخشب العادي وأحياناً الصناعي المكبوس . ويقول التاجر المستورد يوسف حمد:

الصاج. مالك جعفر يقول : لدي محل مواد مستوردة ومحل آخر للمواد المحلية وإقبال الناس على الإنتاج المحلي كثير بسبب بقائها لفترة أطول علماً ان سعر المنتج المحلي اكثر بكثير .

تقول المواطنة فاطمة صباح الزبوننة في احدى معامل النجارة : انا مثل الكثير من العراقيين لا ارجب لأقتناء

ما أسباب هيمنة المستورد على حساب المحلي في سوق الأثاث المنزلية والمكتبية؟

متوقعة بسبب الظروف التي امتدت منذ بداية الحصار وحتى الان وبسبب عدم مساعدة القطاع الخاص ودعمه ولكن المسألة مجرد وعود من قبل المسؤولين.

وارد الوائلي: لكننا في اتحاد الصناعات العراقي بعد ما قمنا به هذا العام من برنامج للمشاريع الصناعية العراقية توصلنا لقاعدة بيانات صحيحة وكان لنا اهتمام خاص بصناعة الاخشاب.

واكد الوائلي لـ (المدى الاقتصادي) ان برنامج الاتحاد لتطوير القطاع الخاص هو الان في مراحلها النهائية بعد ان تفهم المؤسسة الرسمية صحة مشروعنا من قبل مجلس الوزراء لدعم المشاريع المتوسطة وحتى المتناهية الصغر.

وأوضح الوائلي ان عقبات تنفيذ المشروع قد زالت بعد ان اصبح التمويل من الدولة ان تم رصد مبالغ للمصرف الصناعي.

ونكر الوائلي: خصص ضمن المشروع مبلغ يعادل ٢٠٠ مليون دولار للمشاريع الكبيرة وادخال المكتنة الحديثة والتكنولوجيا اذ ستكون الاولوية للمشاريع التي تعتمد على مواد اولوية محلية

واكد ان المشاريع التي تحتاج الى تمويل من مليون الى ثلاثة ملايين دولار شملت في التخصيصات.

بغداد والاثاث

في وقت لازالت المنتجات المستوردة تهيم على الاسواق شكا مديرالاعلاقا ت في مصنع بغداد للاثاث عدنان رحيم في تصريح صحفي من قلة الدعم الحكومي لمصنعه معلنا في الوقت ذاته عن امكانية المصنع تصدير الاثاث الى بقية الدول.

وقال رحيم : ان المصنع الذي يختص بانتاج الاثاث المكتبي والمنزلي بجميع انواعه تعتبر المواد الاولوية المستخدمة فيه ذات المناشئ العالمية ومطابقة للمواصفات المناخية.

واشار رحيم الى عزوف بعض الدوائر الحكومية عن شراء المنتجات المستوردة ذات الكفاءات الرديئة، وتابع: "جهزنا وزارة الداخلية باثاث مكتبي تصل قيمته الى (٤)مليارات دينار عراقي، فضلا عن تجهيز عدد من الوزارات والمصرف العقاري والبنك المركزي.

وعبر رحيم عن انتقاده خلال التصريح من كثرة دخول المواد المستوردة الى العراق بصورة عشوائية وقال ان ذلك يعود الى عدم وجود رقابة، فضلا عن عدم فرض الضرائب ولا خصخصة للمنتج الموجود في السوق اي ان هذا الاستيراد عبارة عن الوان وشكل ولكنها رديئة الجودة.

وطلب رحيم من الحكومة ان تدعم الصناعات العراقية، قائلًا: ان مصنع بغداد للاثاث هو الوحيد في العراق ولواستغل بصورة صحيحة فمن الممكن ان نقوم نحن بتصدير الاثاث الى الدول الاخرى على حد قوله.

السبات الذي اصاب مهنة النجارة متعدد الأسباب على حد قول النجار عادل جليل الذي بدا عليه الحزن وهو يقول: ان مشاكل هذه المهنة كثيرة تبدأ من مشاكل الطاقة الكهربائية ولا تنتهي بطغيان الاثاث المستورد وغياب دعم الدولة . وأشار عادل الى ان المشاريع الناجحة كالنجارة في الدول المتقدمة كما نسمع تحصل على قروض من قبل المصارف اما نحن فلا نمج اية قروض ولا ندعم من الدولة ونضطر لمواجهة كل مشاكل العمل بمفردنا من دون نقابة او هيئة او جهة نلجأ لها على حد قوله.

عدنان محمد قال: انا صاحب معمل نجارة عملي متوقف والسبب الاساسي هو واقع الطاقة الكهربائية التي تعيق انجاز عملي.

واضاف محمد: ان توقف العمل في معامل مشابهة لمعملي هو السبب الحقيقي للبطالة بين صفوف الشباب وان عودة المعامل للعمل من شأنها ان تقضي على البطالة.

النهوض بهذه الصناعة يحققه فرض رسوم جمركية او اجراءات حماية، فهذا الاجراء سلاح العاجزين والمتواكلين وذوي نتائج سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن انه لن يؤدي الى نتيجة.

ماذا يقول اتحاد الصناعات؟

اثناء تفقنا بين معامل النجارة لم نسمع احداً يذكر لنا دوراً لاتحاد الصناعات في دعم النجارة وصناعة الاثاث، بل ان الكثير من اصحاب المعامل اخذوا يسألون عن ماهية هذا الاتحاد الذي يختص بدعمهم! ما دفعنا للتوجه الى رئيس اتحاد الصناعات العراقي نزار الوائلي الذي قال ان القضية مرتبطة بما يعاني منه الاقتصاد العراقي من اغراق سلعي بالسلع المستوردة الرديئة مع انحسار الانتاج الصناعي للقطاع الخاص والمنتج العراقي كان معروفاً بجودته .

واضاف الوائلي: إن أغلب المشاريع

الطلب بوضعها الحرفي وشبه الحرفي والميكروي المتواضع الحالي؟ يجدر التنويه أن مشكلة ومعضلة تخلف صناعة الاثاث وضعف امكاناتها الفنية والتكنولوجية والمالية والتسويقية هي ليست ابنة اليوم، بل منشؤها المحيط الاقتصادي والسياسي الذي نشأت و عملت فيه في عقود وسياسات التنمية المتخلفة لسني الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، وهو محيط وسياسات لم تكن تساعد على التطور بكل مافيه من ممارسات قد كان ظاهرها سياسات مساعدة وتنمية وباطنها تأخر وتاكل، بحيث لا نستطيع ان نقول عندنا صناعة اثاث حديثة عندما ننظر الى ما في ماليزيا وتركيا وتايلاند والصين وغيرها.

واكد الفكيكي: ان تطور هذه الصناعة في العراق يحتاج الى حلول ثورية من داخل الصناعة وليس من فوق او من تحت، اما دور الدولة فهو دور العامل المساعد Catalyst فقط، كما ان

والتحديث للاثاث المتقدم في المنازل والقطاع التجاري والخدمي وهو توسع حثيث الخطى يجري حالياً فتبرز الحاجة لمزيد من الاثاث الخشبي النمطي لتأثيث المكاتب والمنازل، ان صناعة الاثاث العراقية تقف اليوم عاجزة بامكاناتها الفنية والميكانيكية والبشرية والمالية المتهاوية عن ان تفي بهذا الطلب بنجاح كماً ونوعاً وسعراً. وتابع الفكيكي: ولاننسى احتياجات الزيجات الجديدة للاثاث بمعدل سنوي من ٢٥٠ الف الى ٣٠٠ الف حالة زواج اكثر من ثلاثة ارباعها ترتبط بحاجة الى قطع من اثاث خشبي بين سرير ودولاب ومنضدة وتوابعها او اكثر من ذلك فهناك احتياجات المعاهد والمدارس والجامعات جديدة التأسيس للاثاث الخشبي (رحلات وكراسي وغيرها) للصفوف والادارات وكذلك احتياجات التجديد والاستبدال للموجود حالياً" كيف ستواجه الصناعة المحلية هذا التيار المتلاطم من

الحرفية الصغيرة والميكروية، باستثناء عدد محدود من شركات ذات حجم متوسط في القطاعين الخاص والمختلط، انتاجها ليس انتاجاً نمطياً او توماتيكياً".

واضاف الفكيكي: ان حجم الطاقات والامكانات الانتاجية لصناعة الاثاث الخشبي العراقية من الناحية النوعية والسعرية والكمية بعيد جداً عن ان يفي بتيار الطلب الجاري حالياً والمتوقع في المستقبل فهناك مصادر طلب متعاظم كبير حجماً وكثير التعدد نوعاً.

وعن مدى قدرة صناعة الاثاث على الاستجابة لمصادر الطلب قال الفكيكي: ان مشاريع الاسكان الجديدة في القطاعين الخاص والحكومي وتوقع تشييد نحو مليون وحدة سكنية كما تخطط الحكومة بمعدل ربع مليون وحدة سكنية سنوياً، فكل وحدة سكنية تحتاج الى اثاث خشبي، فكيف ستسجيب صناعة الاثاث العراقية في وضعها الكمي والنوعي والسعري الضعيف؟

واضاف الفكيكي: هناك احتياجات التجديد والتحديث والاستبدال للاثاث الحالي المنزلي والمكتبي، وذلك ان حركة التجديد والاستبدال كانت خاملة طوال سني التسعينيات بسبب الحصار وضعف المدخلات النقدية وكذلك استمرت طوال النصف الاول من العقد الاول من سني الالفين، ومع التحسن المستمر في مستويات الدخل الفردي الجارية حالياً والمتوقعة تتزايد احتياجات التبديل والتجديد



د. احمد ابريهي لـ (المدى الاقتصادي): العراق مازال غير مهياً تماماً للانتفاع من آليات الاقتصاد الحر والحاجة ملحة لقدرة وطنية عالية على الاستثمار



حوار / المدى الاقتصادي

ما زالت الاختلالات الهيكلية واضحة في المشهد الاقتصادي الذي يزين بعناوين الاقتصاد الحر، في وقت لم تكن الانتقالات واضحة المعالم. الخبير الاقتصادي ونائب محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور احمد ابراهيم يفك لنا هذه التداعيات في اطار الحوار الموسع الذي أجرته معه (المدى الاقتصادي):

* ماهي ملامح الاقتصاد العراقي العامة بعد سبعة اعوام من التغيير السياسي والاقتصادي؟

- هذا السؤال من شقين الاول يعتمد على خصائص الاقتصاد العراقي ومستوى تطوره مقارنة مع البلدان الاخرى، خاصة وان الاقتصاد العراقي كان ينتمي الى مجموعة البلدان متوسطة الدخل. وانه في عام 1975 كان بمستوى اعلى من كوريا الجنوبية في متوسط دخل الفرد، وفي مستويات الرفاه. هذا الشق الذي يتعلق بالبنية الانتاجية: زراعة، صناعة، تعدين ومقالع، خدمات، كيفية توظيف القوى العاملة، انتاجية العمل، الاجور، والاسعار.

والثاني النظام الاقتصادي الذي تحرك نحو اعتماد الملكية الخاصة، في مقابل الملكية العامة، وعلى آلية السوق بديلا عن الاوامر الحكومية او التخطيط، ونحو الانفتاح على الخارج والتحرر التام من القيود.

بعد التغيير عام 2003، مباشرة، كان هناك اتجاه للتحويل جذريا الى نظام الاقتصاد الحر الذي يعتمد الملكية الخاصة والمبادرة الخاصة وآلية السوق. وكانت النتائج المباشرة لهذا التحويل تجميد المنشآت الاقتصادية العامة، وهي نحو 190 منشأة على هيئة شركات، ومن الناحية الادارية بدرجة مديرية عامة، تستوعب اعدادا كبيرة من القوى العاملة بمختلف مستويات التعليم والخبرات والمهارات. وكان التجميد ابتداءً في انتظار نقلها الى القطاع الخاص، ولكن في الوقت نفسه لم تكن التدابير كافية للخصخصة، ولم تنهياً بيئة الاعمال العراقية لاستقبال هذا العدد من المنشآت وتحويلها مثلا الى شركات مساهمة. وفي الوقت نفسه كان هناك عدد من السياسيين يخشون من البلبلة لان هذه المؤسسات الاقتصادية العامة عندما تدار حسب مقاييس اقتصاد السوق وتعظيم الأرباح، قد يتم تسريح اعداد من القوى العاملة وخسرانهم لوظائفهم. وتضاف الى مشاكل اخرى منها منتسبي الاجهزة الامنية السابقة، فتصبح المسألة فوق قدرة السياسة على التحمل، أخذين بالاعتبار تعقيدات الوضع الامني، ومدخلات دول الجوار واستمرار مشاكل التدويل الموروثة من الحصار.

لذلك استمرت حالة تجميد المنشآت الاقتصادية العامة الى يومنا هذا. والتحول الاخر في النظام الاقتصادي تمثل في اعتماد حرية التجارة بالكامل مع اعلى درجات الانفتاح المالي بمعنى تحرير فعلي لصفقات رأس المال في ميزان المدفوعات. اي ان الذي حصل تجاوز تحرير العمليات الجارية الى تحرير حركة رأس المال من كل قيد. فصار العراقي يستطيع ان يستثمر امواله في اي بلد ولا يعد ذلك تهريباً كما كان يسمى في القوانين السابقة بل هو مجرد استثمار في الخارج، وفي الوقت

نفسه اصبح الاقتصاد العراقي مهياً لاستقبال رؤوس اموال من اي مكان في العالم. هذا من الناحية التشريعية، ومن الناحية الفعلية قد استقبل العراق على نطاق محدود استثمارات اجنبيا بمقادير ليس لها اثر في الحياة الاقتصادية لحد الان. وتحرير الاسعار من كل قيد ومن كل احتمالات التدخل الاداري، كما كان يحصل سابقا، وأيضاً اتخذت اجراءات اخرى منها زيادة اسعار المنتجات النفطية الذي سمي في حينه ازالة التشوهات السعرية.

* ماذا عن الاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد والبنك الدوليين، هل كان لها دخل في زيادة اسعار المنتجات النفطية، والى أي مدى ساهمت في دفع عجلة الاقتصاد الوطني؟

- قد جرت تهيئة لتصحيح اسعار المنتجات النفطية قبل الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ولكن الصندوق، والبنك الدولي وللانشاء والتعمير كانا حاضرين في العراق بعد التغيير عام 2003. والصندوق هو الذي اقترح مسودة قانون المصارف ومسودة قانون البنك المركزي وصدرنا عن سلطة الائتلاف المؤقتة فيما بعد. وروجت سلطة الائتلاف المؤقتة وضغطت باتجاه تصحيح اسعار المنتجات النفطية.

ومن جملة المبادئ المتعارف عليها في نظام الاقتصاد الحر توفير شروط المنافسة الكاملة والتصرف الامثل في الموارد الاقتصادية. وبالتالي يجب ان تكون التكاليف حقيقية والاسعار معبرة عن تلك التكاليف. وبما ان اسعار المنتجات النفطية في العراق ادنى بكثير من مستوياتها في العالم، ما يعني، بحسب رأيهم، وجود اساءة للتصرف بالموارد الاقتصادية لان جميع المنشآت والوحدات الاقتصادية التي سوف تستخدم المنتجات النفطية تكون تكاليفها غير حقيقية وبالتالي تتخذ قرارات اقتصادية استنادا الى معلومات خاطئة.

وفي ثمانينات القرن الماضي، كان الذين يعملون على دراسات الجدوى ينصحون بتصحيح الاسعار حسابياً. بمعنى انك تجري تحليلاً ماليا وتظهر في الكشوفات المبالغ التي تدفع بموجب الاسعار، لكن التحليل الاقتصادي يقتضي استبدال هذه المنظومة من الاسعار المحددة ادارياً بمنظومة اسعار حقيقية. وكان مبدأ الاسعار الدولية للسلع المتاجر بها ومن جملتها اسعار المنتجات النفطية من اساسيات التحليل الاقتصادي للمشاركة مع انه لا يؤثر كثيراً في القرار الاقتصادي الحكومي.

ومن جهة اخرى فان وفرة الطاقة ورخص اسعارها هي الميزة الاقتصادية النسبية للعراق، فعندما صححت اسعار المنتجات النفطية انعكست على تكاليف الطاقة واصبحت مرتفعة وفقد العراق تلك الميزة الاقتصادية النسبية دون تعويضها بميزة اخرى بديلة. ان انخفاض انتاجية العمل الذي هو انعكاس للتخلف التقني والاداري ينعكس في تكاليف انتاج مرتفعة واطلقت اليها تكاليف الطاقة. عندما كانت اسعار النفط منخفضة كان العراق اقدر على التنافس مع الخارج مما هو عليه الآن، ان يستطيع انتاج سلع اكثر بسبب القدرة على التسويق المرتبطة بالتكاليف والاسعار.

وقد تعاون صندوق النقد الدولي مع العراق في برنامج خفض المديونية، والذي تطلب الدخول مع الصندوق في

اتفاقات حول السياسات المالية والنقدية، وأولها اتفاقية المساعدة لما بعد الأزمات نهاية عام 2004 والمسماة EPCA وعلى أساسها تفاوض العراق مع نادي باريس وبدأ برنامج خفض المديونية. وبعد ذلك دخل في اتفاقات التسهيلات الاحتياطية SBA. للبنك الدولي دور استهله بتقدير الاحتياطيات الأساسية مع بداية التغيير واستمر في تقديم مساعدات فنية هنا وهناك لحد الآن.

ولقد استمر ضغط صندوق النقد الدولي لرفع أسعار المنتجات النفطية، وأسعار الفائدة، وفتح منافذ لاستثمار سيولة المصارف في البنك المركزي. وألح أيضاً على تخفيض سعر صرف الدولار تدريجياً حتى وصل الى مستواه الذي استقر عنده وهو 1170 دينار للدولار. وبعد تفاقم الأزمة المالية الدولية وانهايار أسعار النفط، وانخفاض مؤشرات التضخم، تغيرت اتجاهات التفكير وانعكست على إجراءات البنك المركزي.

* وهل كان العراق بعد عام 2003 يمتلك ميزات اقتصاد السوق لكي ينتقل من الاقتصاد المركزي؟

- هو لا يمتلكها فوراً بل كان بحاجة الى برنامج للانتقال ولم يزل، وان تبدأ متأخراً خير من ان لا تبدأ. وفي الواقع أن قطاع الاعمال الخاص، غير مهياً للاستفادة من الفرص التي يتيحها نظام الاقتصاد الحر، الذي يفترض وجود اصحاب اعمال واموال قادرين على صناعة المبادرة وانتهاز الفرصة الاستثمارية وتحويلها الى مشاريع. وبامكانهم تطوير قطاع الشركات المتخلف. لان نسبة الرسملة في العراق، اي نسبة رأسمال الشركات المساهمة الى الناتج المحلي الاجمالي لغاية الان هي اقل من 3%. وهي اوطأ نسبة رسملة في العالم، فهذا معناه ان الاقتصاد العراقي ليس مهياً لحد الان للاستفادة من نظام الاقتصاد الحر وعلينا ان نعمل الكثير بهذا الاتجاه.

وقد شرحت في اكثر من مناسبة لماذا تحتاج الحكومة لمسعى جاد ومضني لتطوير قطاع الشركات وذلك بالعمل التفصيلي مع القطاع الخاص، ومن ناحية اخرى فان قطاع المال لم يكن مستعداً للمساهمة في نهضة تقوم على المبادرة الخاصة لان قدرة المصارف الخاصة ما زالت دون المستوى المطلوب، وهي تشكل 80% من مكونات نشاط سوق العراق لسلاورق المالية علماً ان قطاع المصارف الخاصة لا يتجاوز حجمه 20% من نشاط الصيرفة في العراق.

* ولكن تشير مؤشرات السوق الى هيمنة القطاع المصرفي الخاص في تداولات سوق الوراق المالية؟

- هذا لا يعني ان القطاع المصرفي الخاص فاعل وكبير، ولكن لان قطاع الشركات متخلف ولا يتناسب مع حجم الاقتصاد العراقي، وتحتاج سياسة الانتقال الى نظام الاقتصاد الحر الى جهات في الحكومة لديها الحماس والاستعداد للتحرك لصناعة قطاع شركات كبير ومختلف نوعياً.

* اذن ما طبيعة الاختلالات الهيكلية والبنية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي؟

- لقد قيل الكثير حول ضالة قطاعات الانتاج وخاصة الصناعة التحويلية والزراعة وانها لا تشكل قاعدة يستند

الاقتصاد العراقي عليها، ولا تستطيع ان تشغل الانسبة محدودة من القوى العاملة ومساهماتها في الناتج المحلي لا تزيد عن 5% الى 6%. وهذه الحقيقة محل وعي الجميع، لكن الاخطر منها القدرة المحدودة جداً للاقتصاد العراقي على الاستثمار، وأعني بذلك الاستثمار الحقيقي أي تكوين اصول عينية لانتاج السلع والخدمات، لان الاقتصاد العراقي يعجز عن تنفيذ المشاريع الاستثمارية للحكومة التي لا تتجاوز 25% من الانفاق العام. ولهذا نقول انه لا يقوى على استيعاب الانفاق الحكومي استيعاباً فعالاً ومثمراً. وبالتالي لا يستطيع استثمار مورد النفط لاحداث تنمية واضحة. يجب ان نمتلك القدرة على الاستثمار اي نتمكن نحن العراقيون من البناء والتشييد على نطاق واسع وبتقنيات واساليب ادارة متطورة، وهذه يجب ان تكون ذاتية وتمتلك وطنياً. لانك لا تستطيع ان تستورد كل شيء، فلا تستطيع ان تستورد الارادة والنزاهة المهنية والادارية، والحرص والمهارة التنظيمية والالتزام بالموصفات، لا تستطيع ان تستورد العلاقة بين المهندس والمقاول، وهناك سلع وخدمات لا تستورد بطبيعتها، هذا ما أرمي اليه بالاستطاعة العراقية الوطنية على البناء والتشييد وغير ذلك. لا حظ مثلاً كم شركة لدينا بوسعها تنفيذ مئة مدرسة في ان واحد. المقاولون الافراد الذين ليست لديهم مرتكزات هندسية ومالية وتقنية وادارية واضحة، وليست لديهم معدات كافية ولا تعرف حجم المالك الذي يعمل بمعيتهم، ولا تعرف اصلاً حتى امكانياتهم على الوفاء بالتزاماتهم يتولون تنفيذ المشاريع الحكومية.

بينما العراق بلد نفطي كبير ولا بد ان ينهض، ونناشد الحكومة تشكيل فرق عمل لتأسيس شركات كبيرة في البناء والتشييد حسب القطاعات المختلفة.

* ما السبيل الى ذلك بتقديركم؟

- اول شيء ان نعيد هيكلة الدوائر المسؤولة عن ادارة المشاريع داخل الحكومة، وذلك باتجاه عدد قليل من الشركات الكفوءة التي تستطيع ادارة المشاريع بدءاً من الفكرة الاولى والدراسة الفنية الى ادارة اعداد التصاميم ولحد التعاقد مع شركة للتنفيذ، ثم الاشراف على التنفيذ فيما بعد. كما نحتاج الى وحدات رقابية ادارية وهندسية مستقلة عن هذه الشركات. وفي المقابل تؤسس شركات عملاقة للبناء والتشييد في القطاع الخاص كما سلف.

فيحصل التعاون بين شركات ادارة المشاريع في القطاع العام وتلك التي نستحدثها في القطاع الخاص، وربما بالاندماج مع وحدات موجودة الان في الدولة تزاوّل التنفيذ الفعلي او باستطاعتها ذلك، او حتى بالاشتراك مع شركات اجنبية. وبذلك تكون لدينا جهات كفوءة وقادرة في القطاع العام لاعداد المشاريع ومتابعة تنفيذها والرقابة عليها، وجهات في القطاع الخاص يمكن ان توكل اليهم مهام تنفيذ المشاريع الكبيرة لتطوير البناء التحتي والخدمات وغيرها في الري والبزل واستصلاح التربة وطرق المرور السريع والسكك وسواها.

* ماذا عن الخطة التنموية الخمسية؟

- الداء العراقي لحد هذه اللحظة هو ان الحكومة تنفق، هي مشتري كبير. وتحدثت عن شراء وليس عن انتاج. فداًماً

تجدهم يقولون نريد هكذا عدد من المدارس وهكذا عدد من المستشفيات، وكذا اطوال من الطرق.

والعراق ليست لديه مشكلة تمويل، وانما مشكلته في القدرة الوطنية على البناء والانجاز وليس في التمويل الذي يتحدثون عنه. عقلية الشراء لا تستطيع تجاوزها لحد الآن، وهي متأصلة وحتى عندما يتحدث المسؤول بأنه سوف يستثمر كذا في الابنية يقصد انه سيتجه للسوق ويتفق مع مقاول وهذا المقاول يبني له او يذهب الى تاجر ويقول له جهز لي الكميات الفلانية. نحن نحتاج الى ادارة اقتصادية تتحول الى جانب العرض والبناء وهناك فرق بين ان تنظر الى الاقتصاد من جهة الانفاق والشراء وان تنظر اليه من جانب العرض والانتاج والبناء الفعلي والتشييد. هذا التحول لم يستطع العراقيون انجازته من تأميم النفط سنة 1972 ولحد هذه اللحظة، مما يعني وجود عقبة معرفية ونفسية ان لا نستطيع التفكير انطلاقاً من جانب العرض وبن اقتصاد نظام، وعندما تكون الدولة مسؤولة عن كل النظام فهي لا تستطيع ان تشتري اكثر مما ينتج ولا تستطيع ان تمتلك اكثر مما يبني. فليس المهم كم انفق بل كم انجز. طبعاً سيقولون اننا نتجه الى شركات اجنبية لكن بنفس عقلية الانفاق والشراء. بناء اقتصاد عراقي حديث لا يتحقق باستدعاء شركة فهذه تنمية بالنيابة، رفاة بالنيابة. وهذا لا يكون بل علينا تغيير طريقة التفكير واحترام الحقائق الاقتصادية، جانب عرض وجانب طلب، جانب انتاج وجانب استهلاك.

فالاجانب لا يستطيعون ان يصنعوا لك كل شيء، جاءت الولايات المتحدة عام 2003 والان 2010 ولم يحدثوا معجزة يابانية في العراق ولا المانية. فالمسألة تتعلق بنا وهو مصيرنا فما هو المستقبل الذي نتمناه لابنائنا واحفادنا علينا ان نتحرك الان. المطلوب ان نتجه نحو تأسيس مقومات مزاولة حياة اقتصادية سليمة متكاملة ومتنامية. فلا نستطيع شراء اقتصاد عراقي من الخارج.

* هل ترى ان جولات التراخيص النفطية مثمرة ومجدية في المحصلة النهائية باتجاه تفعيل الاقتصاد الوطني؟

- العراق ظلّمته الشركات الاجنبية قبل التأميم فعلاً. تصور قبل التأميم كانت الشركات الاجنبية تحرص على ان يكون الانتاج النفطي لدول صغيرة الحجم في المنطقة اكبر من انتاج العراق، لانها احتكارية وتعمل في اكثر من مكان فهي تنسق سياسات الانتاج في هذا البلد مع سياسات الانتاج في اماكن اخرى. وللاسف كان تنسيقها في كل المراحل على حساب العراق. والفترة الوحيدة التي تمكن بها العراق من زيادة انتاجه هي من بعد التأميم حتى سنة 1979، التي اقترب فيها من مستوى الانتاج الايراني قبل الثورة. وتجاوز البلدان الاخرى الصغيرة. وصار العراق بعد السعودية ولكنه انكس فيما بعد ولا نريد اعادة سرد احداث ثلاثة عقود معروفة للجميع. وحسناً فعلت وزارة النفط في عقود التراخيص، لان هذه العقود التي دخلت بها للاستثمار هي عقود خدمة، والعراق مالك للنفط وعندما تطلع على اجرة الخدمة للبرميل تجدها منخفضة. وحقيقة، يبين التحليل ان عائدات الحكومة

عدم وجود سيطرة مركزية في ادارة المال العام حتى مع الفدرالية واللامركزية. توجد دول لا مركزية وحتى فيدرالية ولكن يوجد نظام موحد مركزي لادارة نقدية المالية العامة. وهذا لا يعني ان القرارات المالية على مستوى الاقاليم والمحافظات تتخذ في المركز بل توجد سيطرة كلية على حركة هذه الاموال العامة تدار من مكان واحد محوره نظام الحساب الواحد للخزانة. وحتى الولايات المتحدة الامريكية لديها جزء بسيط من مجموع اموال الخزانة يدار من قبل المصارف التجارية، لكن الجزء الاكبر يدار من قبل نظام الاحتياطي الفدرالي وهو البنك المركزي وفضلاً عن ذلك لديها مايسمى الحساب الموحد للخزانة ويومياً تجري عملية تسويات ومقاصة بين جميع الحسابات وهذا الحساب المركزي. ولاحظ في السويد تجري هذه المقاصة ثلاث مرات في اليوم الواحد، اي لا توجد حالة ان توضع المبالغ وتنسى والمبالغ كبيرة بترليونوات الدنانير. وان عدم الفهم الصحيح والخلط بين مركزية ادارة نقدية الموازنة (Cash Management) والصلاحيات الادارية واضح لدينا، كذلك عدم الاكتراث بالبعد المصرفي للموازنة العامة.

لقد حصل التباس بحيث ان المصارف الخاصة كانت غاضبة ومنزعجة وتشعر بالحيف الذي الحق بها لانها لم تستلم حصة كبيرة من الودائع الحكومية. فليس من المقبول اغراق المصارف بالودائع الحكومية، واذا احتاجت الحكومة المصارف التجارية في مثل وضع العراق بسبب عدم كفاية فروع البنك المركزي، فهذا لا يعني توزيع الودائع على جميع المصارف، نيوزيلاندا مثلاً تستخدم مصرفاً تجارياً واحداً فقط. من قال ان الودائع الحكومية يجب ان تكون بمقادير كبيرة في المصارف التجارية، اصلاً كل دول العالم تحرص ان تكون هذه الودائع بالحد الأدنى مع التسويات اليومية وتحويل الأرصدة إلى الحساب الموحد. وهذا الوضع أيضاً يعرقل عمل البنك المركزي لان الودائع الخاصة يحددها من جهة الابخار ومن جهة اخرى سعر الفائدة فهي اذن محكومة بعوامل اقتصادية ونعرف كيف تتطور، فالبنك المركزي يستطيع التفاعل مع هذا الجزء من الودائع وربما في يوم ما يكتشف طرق للتأثير عليها، ولكن ماذا يفعل مع الجزء الاخر الذي هو الودائع الحكومية التي يحركها قرار إداري. هذه المشكلات كنت اتمنى ان الاقتصاديين يركزون عليها عندما بدأوا يناقشون السياسة النقدية وسعر الفائدة ولماذا فعل البنك المركزي هذا ولم يفعل ذلك لم يتأملوا أصلاً في حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص في العراق، والذي هو ضئيل جداً.

وقبل ذلك تحدثوا كثيراً عن احتياطات البنك المركزي وهم لم يقفوا ولو للحظة على الطريقة التي تكونت بها تلك الاحتياطات وهل هي وديعة بالعملة للعملة الاجنبية وضعتها الحكومة في البنك المركزي ام اشترتها البنك المركزي بدنانير ويوجد فرق كبير بين السبيلين في تكوين الاحتياطات. نحتاج الى تحليل ونحتاج الى مهنية صارمة لمساعدة العراق في النهوض وبناء اقتصاد افضل.

العراق ليست لديه مشكلة تمويل، وانما مشكلته في القدرة الوطنية على البناء، والانجاز وليس في التمويل الذي يتحدثون عنه. عقلية الشراء لا نستطيع تجاوزها لحد الآن، وهي متأصلة وحتى عندما يتحدث المسؤول بأنه سوف يستثمر كذا في الابنية يقصد انه سيتجه للسوق ويتفق مع مقاول وهذا المقاول يبني له او يذهب الى تاجر ويقول له جهز لي الكميات الفلانية.

في مواجهة هذه المخاطر والتخفيف منها والتي يفترض أن تكون شركات متخصصة في شراء وضمائم الديون. وإذا تحققت زيادة رؤوس اموال المصارف التي قررها البنك المركزي، سوف ترفع من قدرة المصارف الخاصة على تقديم ائتمان يتجاوز ٧٠ ترليون دينار وذلك حسب معيار كفاية رأس المال، ولكن لا تستطيع المصارف تقديم نصف هذا المبلغ اذ تحتاج الى وداائع كافية ليست لديها وكل ودائعها لا تتجاوز الاربعة ونصف ترليون دينار حالياً بينما بلغ مجموع الودائع الخاصة في المصارف الحكومية ٩,٥ ترليون دينار، فلحد الان تستطيع المصارف الحكومية استقطاب الجمهور.

***هل توجد ازمة ثقة ازاء المصارف الخاصة؟**

ربما لان الناس يعتقدون ان الحكومة ضامنة لودائعهم في المصارف الحكومية، بينما القطاع الخاص لا يستطيع تقديم هكذا ضمان، البنك المركزي حاول معالجة هذا الموضوع بالتحرك نحو ايجاد نظام للتمكين على الودائع وهو تحت التشريع.

***وماذا عن الودائع الحكومية؟**

في بلد مثل الذي يعتبر من الامثلة المرجعية لنظام-الاقتصاد الحر لا يوجد فلس واحد للحكومة خارج البنك المركزي، فجميع التدفقات الحكومية الداخلة والخارجة تدار من بنك فرنسا. فقط توجد فقرة تتعلق برواتب المتقاعدين التي اخرجت من البنك المركزي ووضعت في بنك الادخار الحكومي. وهنا من الضروري الإشارة إلى الالتباس في فهم نظام الاقتصاد الحر الذي ليس معناه

دينار اذا زادت بنسبة ٢٠٪ او ٣٠٪ بتأثير سعر الفائدة او انخفضت حدود ٤٠٪ هي صغيرة ولا تفعل شيئاً. في سنة ٢٠٠٩ دفعت سياسة وزارة المالية المصارف الحكومية لتقديم قروض على نطاق واسع قفز على أثرها الائتمان من اربعة ترليون الى عشرة ترليون في سنة واحدة، ولم يؤد ذلك الى شيء خطير ما يفيد بأن التوجيه الإداري كان ابلغ بكثير من أدوات السياسة النقدية حتى في هذا الجزء الصغير من مصادر تمويل الطلب الكلي. ان حجم الائتمان وادوات الدين المرتبطة بفائدة لا زالت ضئيلة نسبياً بحيث ان محاولة التأثير عليها بخفض او رفع اسعار الفائدة لا تؤدي الى اثار اقتصادية كلية كبيرة تنعكس بالمستوى العام للأسعار على نحو ملموس.

***كيف ترى أداء المنظومة المصرفية بشقيها العام والخاص؟**

البيانات تتحدث عن ان المصارف الخاصة قدمت ائتمان نسبة الى الودائع التي تحت تصرفها اقل مما قدمته المصارف الحكومية بكثير فلا يتجاوز الائتمان المقدم من المصارف الخاصة ٥٠٪ من الودائع التي بحوزتها، بينما المصارف الحكومية استطاعت ان تقدم اكثر والقطاع المصرفي الحكومي لازالت نسبته اكبر بكثير من مصارف القطاع الخاص، التي لم تستطع لحد الان اجتذاب الودائع الكافية ولا زالت النسبة الاكبر من الودائع يجتذبها القطاع المصرفي الحكومي. ولدينا مشكلة اخرى ان القطاع الخاص يواجه مخاطر ائتمان كبيرة ويواجه مخاطر تشغيلية كبيرة ويريد مؤسسات تعالج وتساعد

مسؤوليته في النظام المالي والنقدي. الخطوة التالية يبيع للقطاع الخاص حسب طلبه من العملة الاجنبية بدون قيود وذلك بحكم وفرتها من المصدر النقدي. فهو يديم عرض تام المرونة من العملة الاجنبية حسب سعر الصرف المعلن.

فأذن هو يشترى العملة الاجنبية من وزارة المالية ويبيع قسماً منها للقطاع الخاص وسوف تبقى منها فضلة يضيفها إلى احتياطاته. لان القطاع الخاص لا يستطيع استيعاب كل العملة الاجنبية من البنك. واصبح واضحاً ان احتياطات البنك المركزي من العملة الاجنبية تكونت بالشراء في مقابل عملة محلية يصدرها البنك المركزي وهكذا تكونت كتلة السيولة المحلية. يمكن قراءة الاحتياطات الدولية من الجانب الاخر اي السيولة المحلية والسيولة المحلية من وجهها الثاني الذي هو الاحتياطات الدولية. وهذا ما اقصد به الهيمنة النفطية المالية على العمليات النقدية، فأصبحت احتياطاته ناتجا عرضياً لفضل عاملين هما طلب القطاع الخاص وعرض الحكومة من العملة الاجنبية.

***البنك المركزي يتخذ اجراءات للحد من ظاهرة التضخم، والحكومة بالمقابل لديها سياسة توسعية انفاقية، ماتعليقكم حول هذه الجدلية؟**

البنك المركزي لا يستطيع للاسباب المبينة أنفا ادارة عرض النقد كما يريد، لان عرض النقد هو الوجه الاخر لتكوين الاحتياطات. وحسب المدرسة النقودية التضخم ظاهرة نقدية في كل مكان وكل زمان وهي تستنسخ معادلة كمية النقود الكلاسيكية التي تفهم التضخم بأنه كميات قليلة من السلع تطاردها كميات اكبر من النقود باستمرار مما يؤدي الى تضخم. فبحسب هذه المدرسة فإن المستوى العام للأسعار تحدده كمية النقود بمعنى السيولة، فإذا كان البنك المركزي لا يستطيع التحكم بالسيولة فلا يستطيع ان يسيطر على الاسعار، هل يستطيع ان يمتنع عن شراء العملة الاجنبية من الحكومة ويقول لهم لا استطيع توسيع كتلة النقد لأنني عندما اشترى منكم العملة الاجنبية سوف ادفع لكم بالدينار الذي سوف تنفقونه وتزيد السيولة. هل يستطيع ان يبيع للقطاع الخاص اكثر مما يريد كي يسحب كتلة نقدية اكبر، طبعاً لا.

البنك حاول استخدام سعر الفائدة، والان دعنا ننظر في فاعلية سعر الفائدة وكم يؤدي رفع سعر الفائدة الى خفض الائتمان وتقليل الطلب الكلي تبعاً لذلك. أي انخفاض ذلك الجزء من الانفاق الذي يموله الائتمان إن كان استهلاكياً أو استثمارياً. كان الائتمان لغاية عام ٢٠٠٨ اقل من اربعة ترليون دينار والى حد بداية عام ٢٠٠٩ عندما انتهت الموجة التضخمية وبدأ معدل التضخم ينخفض انخفاضاً كبيراً. فهذه الاربعة ترليون

العراقية بالحد الأدنى ٩٥٪ من ايراد النفط وال ٥٪ تغطي تكاليف الاستثمار والتشغيل واجور الخدمة للشركات الاجنبية. الذي تعاقده عليه العراق انه يدفع عن كل برمبل مبلغاً مقطوعاً، ويبقى النفط عراقي. لكن المالك لا يستطيع ان يتحمل تكاليف الاستثمار لذلك سوف تدفعها الشركات ابتداءً وتستوفيها فيما بعد بدون فائدة، وتكاليف التشغيل، من الطبيعي، يتحملها المالك دائماً. شركات الخدمة هي ائتلافات وتوجد شركة عراقية شريكة في كل ائتلاف، والحكومة العراقية سوف تدفع اجرة الخدمة لهذا الائتلاف.

وفي تقديري فإن العراق قد وافق الى افضل صيغ التعاقد مع مستثمر اجنبي في مجال النفط، وحصة الشركة الاجنبية من هذا الايراد الذي يتحقق منخفضة. سابقاً قبل عام ٢٠٠٩ كانت الشركات تضغط باتجاه عقود المشاركة في الانتاج وليست عقود الخدمة. وفي ظل عقود المشاركة في الانتاج تكون الهيمنة للشركات اكبر وتستطيع ان تذكر بيانات الاحتياطي في كشوفاتها المالية لتعزيز اسهمها في السوق، ولكن في عقود الخدمة لا تستطيع ذلك. لان النفط ليس لها والعراق قاوم عقود المشاركة في الانتاج، وانا شخصياً اشهد بأن الشركات ضغطت كثيراً لاجبار العراق وترويضه لقبول عقود المشاركة وحكومات أيضاً ضغطت، ولكن العراق قاوم واستطاع ان ينجح في الوصول الى الصيغة التعاقدية الموقفة. فهل العراق يحتاج لزيادة الانتاج النفطي؟ بالتأكيد هو يحتاج ولكن ربما تقول هل فعلاً سيزداد انتاج النفط الخام الى ما يزيد على ١١ مليون برمبل يومياً، والجواب اذا تحقق ٧٥٪ من ذلك او حتى ٥٠٪ قبل عام ٢٠١٧ فهو كثير. المهم ان نجتاز عقبة اربعة ونصف مليون برمبل في اليوم. هذا هو الهدف القريب لوزارة النفط. واذا استطعنا اجتياز هذا الهدف القريب اعلم ياأخي ان القيد المالي للتمويل وكذلك قيد العملة الاجنبية سيلغى عن الاقتصاد العراقي بالكامل. ويصبح العراق حراً في اختيار المسار الاقتصادي الذي يريد من الناحية المالية ومن جهة العملة الاجنبية.

***ومع ذلك أبدى بعض الخبراء تحفظات ولديهم ملاحظات ومنهم لازل يعارض السياسة النفطية؟**

نعم النفط الخام قطاع رئيسي في العراق وأهميته كبيرة في العالم، ولا بد من مناقشة تلك الملاحظات والاعتراضات والتعامل معها، ربما في حوار آخر، ولكن جميعها، كما أرى، قابلة للاستيعاب ضمن البرنامج الحالي وهو مرن وموفق.

***ما مدى التلازم والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية؟**

يعتمد العراق في تمويل الانفاق الحكومي على مورد النفط، وفي سنة حديثة لم تصل مجموع الضرائب المحلية الى ترليون دينار، مما يعني عملياً ان انفاق الحكومة يعتمد بالكامل على عملة اجنبية وليس على دينار عراقي. وهذا يسمى بالهيمنة النفطية على النظام المالي والتي تتحول بالمقابل الى هيمنة نفطية على العمليات النقدية. ومن هنا فإن الحكومة تريد ان تنفق بالدينار العراقي وتأتي بالعملة الاجنبية الى البنك المركزي ليشتريها ويدفع للحكومة بالدينار فلا يستطيع البنك المركزي رفض مايعرض عليه من عملة اجنبية وذلك بحكم



النفط العراقي طموحات الإنتاج والتصدير

النفط العراقي. أما الجانب الفني والذي ربما يغيب عن أذهان الكثيرين هو إن بعض الحقول النفطية الجديدة قد تكون صعبة الاستغلال بحيث يلزمها ضخ كميات كبيرة من المياه أو الغاز للسماح بإخراج النفط بكميات كبيرة بينما يفتقد البلد بشكل كبير مصادر المياه.

ومن العقبات الإضافية أيضا ان العراق سيخضع لنظام الحصص في أوبك ما ان يتجاوز إنتاجه حجم الأربعة ملايين برميل يوميا وهذا تحد كبير أمام زيادة الصادرات النفطية العراقية.

ومع كل هذا فإن بإمكان العراق زيادة صادراته النفطية خاصة بعد توقيع العراق إتفاقية شراكة اقتصادية مع سوريا أثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي يوم ١٣ تشرين الأول الجاري تتضمن تفعيل وتشغيل الخط الناقل للنفط العراقي عبر الأراضي السورية والذي توقف العمل به منذ عام ١٩٨٢ والذي من خلاله يمكن تأمين منافذ أخرى لتصدير النفط الخام العراقي للأسواق العالمية، برغم إن الجانب السوري هو الأكثر انتفاعا من هذا الخط الذي سيؤمن بالتأكد جوانب اقتصادية عديدة لسوريا.

على الرغم من كل هذا فإن وزارة النفط العراقية عليها أن تتعامل مع إنتاج وتصدير النفط تعاملًا واقعيًا بعيدًا عن الأرقام الإنتاجية العالية التي ربما تكون الغاية منها تحقيق مكاسب سياسية وإعلامية بعيدة عن الواقع المعيشي في البلد من حيث ظروف الإنتاج والتصدير وأن تكون أهدافها القادمة الوصول لـ ٣,٦ ملايين برميل يوميا وهو الإنتاج العراقي المتوقع وفق واقعنا الحالي.

لتطوير الخدمات في محافظاتها خاصة ان بعض هذه المحافظات كالبحرنة تنتج أكثر من مليون برميل من النفط الخام يوميا، وبرغم إقرار موازنة ٢٠١٠ بإعطاء المحافظات المنتجة للنفط دولاراً واحداً عن كل برميل إلا إن هذا لم ير النور لأسباب تشريعية وفنية مابين وزارتي المالية والنفط.

ومع هذا نأمل بأن تكون زيادة الإنتاج النفطي العراقي عاملاً إضافياً كما أشار إلى ذلك المدير التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة نوبو تاناكا على هامش مؤتمر حول المال والنفط عقد في لندن بداية تشرين الأول ٢٠١٠ حيث قال ان زيادة الإنتاج العراقي حتى لو كانت متواضعة ستشكل عاملاً أساسياً في إمدادات العالم مستقبلاً، وأضاف: ستكون بحاجة إليها عندما يهدد الإنهاك حقولاً أخرى في العالم، إلا إن بعض الخبراء المشاركين في المؤتمر يرون ان انعدام الأمن والتمويل غير الكافي والصعوبات الفنية تشكل أبرز العقبات بوجه الطموحات العراقية.

مشيرين في الوقت نفسه أنه "في أفضل الأحوال، بالإمكان الرهان على ما حجمه ٦,٣ ملايين برميل يوميا في غضون ست أو سبع سنوات وبعقباتي بأن هذا هو الرقم الطبيعي الذي من الممكن أن يصل إليه الإنتاج النفطي العراقي في السنوات الخمس المقبلة، أما إذا لم يتم ضمان الأمن وسن التشريعات التي من شأنها دعم الصناعة النفطية في البلد، فإن هذا الرقم سيكون صعب التحقيق" خاصة ان الكثير من أنابيب نقل النفط العراقي الخام تتعرض بين الحين والآخر لهجمات إرهابية تعطل بالتأكد عمليات التصدير لأيام وأسابيع مما يؤثر سلباً على إنتاج

داخل الكارتل العالمي منذ عام ١٩٩٠ حيث فرضت مجموعة من القرارات الأممية عليه بعد غزو النظام البائد للكوييت وما ترتب على ذلك من حظر اقتصادي شمل أول ما شمل مجال تصدير النفط الذي تعتمد عليه الميزانية العراقية بنسبة تصل إلى ٩٥٪ من الإيرادات المتحققة للبلد.

وبالتالي فإن الهاجس الأكبر لدى وزارة النفط والحكومة العراقية هو زيادة صادرات العراق النفطية بغية توفير موارد مالية كبيرة قادرة على تنفيذ الكثير من الخطط التنموية التي يحتاجها البلد وفي مقدمتها إعادة بناء البنى التحتية والخدمات التي يفتقدها العراق لا سيما في قطاعي الكهرباء والصناعة حيث يعتمد العراق بشكل كبير على البضائع المستوردة كلياً من الخارج بسبب توقف الكثير من المصانع من جهة، ومن جهة ثانية عجزها عن سد حاجات العراق في مجالات عديدة في مقدمتها قطاع الإسكان والمواد الإنشائية التي يحتاجها العراق بكثافة.

وحتى الصناعة النفطية في العراق بحاجة إلى تطوير كبير جدا وهذا لن تتمكن الحكومة العراقية من تحقيقه دون أن تسند ذلك للشركات العالمية ذات الخبرة الكبيرة في هذا الميدان عبر جولات التراخيص التي تواظب وزارة النفط على طرحها على كبريات الشركات المتخصصة في هذا المجال رغم العوائق الكثيرة التي قد تواجه هذه الشركات بعد مباشرتها أعمالها وفي مقدمتها التحديات الأمنية وتداخل الصلاحيات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية في المحافظات التي تتطلع هي الأخرى لأن يكون لها دور في استثمار عائدات حقولها النفطية

وبالتأكيد فإن زيادة الإنتاج النفطي العراقي سيكون لها تأثير كبير في الأسواق العالمية خلال السنوات المقبلة، لكن الأهداف الطموحة التي تعلنها وزارة النفط العراقية تواجهه بتشكيك من قبل الخبراء الذين يعتقدون إن ذلك لا يمكن تحقيقه في المرحلة الحالية خاصة ان زيادة إنتاج النفط العراقي مرتبطة بشكل كبير ورئيسي بفرص الاستثمار، وجولات التراخيص التي أعلنها العراق لأكثر من مرة وهذه تحتاج لتوفير أجواء أمنية وسياسية وقانونية وتشريعية تدعمها وتؤهلها بالفعل لضخ المزيد من النفط العراقي للأسواق العالمية خاصة ان خطط الحكومة العراقية للسنوات المقبلة تلمح لأن تصل الصادرات إلى ١٢ مليون برميل يوميا وهذا الرقم بالذات عليه علامات استفهام كثيرة من قبل خبراء النفط في العالم.

وبالرغم من إعلان وزير النفط حسين الشهرستاني في حزيران الماضي ان العراق يسعى إلى رفع الإنتاج ليصل إلى ما بين ١٠ إلى ١٢ مليون برميل يوميا في غضون ست سنوات مقابل حوالي ٢,٤ ملايين برميل حالياً، الأمر الذي سيضعه في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية إلا إن هذا الإعلان يمثل جانبا سياسيا وإعلاميا أكثر مما هو واقع فني مدروس وفق معطيات الصناعة النفطية العراقية التي لم تصل لمستويات فنية تؤهلها لإنتاج هذه الكمية الضخمة في فترة زمنية قادمة هي بالتأكيد تحتاج لأرضية أمنية وقانونية، كما أشرنا وبالتالي تظل الأرقام المعلنة مجرد طموحات.

ويعرف كل المتابعين للشؤون النفطية في العالم أن العراق معفو من نظام الحصص

إيمان محسن جاسم
الحكومة العراقية أعلنت مطلع الشهر الحالي ارتفاع احتياطيها من النفط بنسبة 25%، الأمر الذي سيسمح لها بزيادة حصتها ضمن أوبك في المستقبل القريب. ويمكن القول بأن إعلان العراق عن زيادة الاحتياطي النفطية سيقابله في الفترة القادمة زيادة في الإنتاج النفطي وفق معادلة الأوبك بموازنة الاحتياطي بالإنتاج وهذا ما دفع دولا منتجة للنفط الى ان تقدم على خطوات مشابهة لتلك التي أعلنتها الحكومة العراقية بغية زيادة إنتاجها النفطي ضمن حصة أوبك.

الدور الاقتصادي العربي في العراق

ومهمة، أما الجانب الثالث فهو مساهمة رؤوس الأموال العربية في العراق بعيداً عن الاضطرابات الاقتصادية التي عانتها في عملية استثمارها في أوروبا وأمريكا حيث تعرضت الكثير منها لخسائر فادحة وديون متراكمة قصمت الكثير من الشركات والتحالفات الاقتصادية العربية.

ولعل الفرصة الأكبر لظهور البضائع والشركات العربية متوفرة في الشهر القادم عبر مشاركتها الفعالة في معرض بغداد الدولي، هذا المعرض الذي يمثل واجهة اقتصادية مهمة ليس للعراق فقط بل لعموم الشركات في العالم بأسره لما يمثله العراق الآن من سوق مفتوحة لسنوات عديدة قادمة، ومن شأن هذا توفير أجواء النجاح لعمل هذه الشركات في أرض خصبة قادرة على استيعاب عدد كبير منها في مجالات الصناعات الخفيفة والثقيلة والالكترونيات وبناء المطارات والجسور وغيرها من البنى التحتية التي يحتاجها العراق الآن وفي المستقبل.

وسط تنافس كبير بين هذه الشركات وغياب واضح للشركات العربية ورؤوس أموالها مما يعكس بالتأكيد حالة من الحذر والخاوف ما زالت تلازم النظام الاقتصادي العربي في تعاملاته مع العراق، بينما نجد هذا الحذر غائبا جدا في الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي والتي تقدر بمليارات الدولارات خاصة في أوروبا وأمريكا رغم التحديات الاقتصادية واهتزازات السوق العالمية التي أثرت في السنتين الأخيرتين على هذه الاستثمارات خاصة في مجال سوق العقارات.

من هنا نجد أن الشراكة الاقتصادية ما بين العراق وأشقائه العرب ضرورية جدا من نواح عديدة أولها: مبدأ الشراكة بحد ذاته من الناحية السياسية والذي من الممكن أن يكون الاستقرار هدفا لجميع الدول العربية طالما هناك مصالح اقتصادية مشتركة، الجانب الثاني هو القضاء على ظاهرة البطالة وامنصاص اليد العاملة وتشغيلها في مشاريع حيوية

التجارة وكالة صفاء الدين الصافي بأنها سوق كبيرة وواعدة كما إن الخريطة الاستثمارية العراقية في جميع المجالات المختلفة ومنها البنى التحتية تعد جاذبة للمستثمرين، بحيث تمكن الشركات العربية من إيجاد فرص عمل كبيرة. وهذا يعني في ما يعنيه رسالة واضحة وصريحة للشركات العربية للاستثمار في العراق من جهة ومن جهة ثانية المساهمة الفعالة في إعادة إعمار البلد عبر تنفيذ عدد كبير جدا من المشاريع التي من شأنها تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق ومحيطه العربي الذي شهد كما أشرنا حالة ركود كبير في هذا المضمار منذ عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا.

والذي يمكن أن نلاحظه هو أن هناك تسابقا كبيرا بين الشركات الأجنبية غير العربية للبحث عن فرص استثمارية كبيرة في ميادين متعددة في مقدمتها الشركات النفطية التي ساهمت بشكل كبير جدا في العروض الاستثمارية التي قدمتها وزارة النفط في العام الماضي

التبادل التجاري مع هذا البلد إلى أكثر من ٧ مليارات دولار سنويا فيما انخفض حجم الاستيراد من الدول العربية إلى أقل من مليار دولار سنويا، بعد أن وصل قبل عام ٢٠٠٣ إلى أكثر من مليار دولار بموجب مذكرة التفاهم التي وقعها العراق آنذاك مع الأمم المتحدة والتي عرفت باتفاقية النفط مقابل الغذاء حيث شكلت مفردات البطاقة التموينية في وقتها بضائع من مناقش عربية أهمها مصر وسوريا والأردن وكما قلنا فإن لهذا أسبابا سياسية وكذلك ارتفاع تكلفة الاستيراد من هذه الدول بحكم قوانين الضرائب والكمارك التي تزيد من ثمن البضاعة وحرية تنقل البضائع وخضوعها للرسوم الكمركية، وهذه عوامل أثرت بصورة عامة على مجمل حالات التصدير من الدول العربية للخارج أو في ما بينها.

وما يهمننا في هذا الشأن هو البحث عن سبل الارتقاء بالتبادل التجاري بين العراق والدول العربية خاصة ان السوق العراقية كما وصفها وزير

حسين الحمداني
منذ التغيير الذي حصل في العراق بعد نيسان ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا نجد أن حجم التبادلات التجارية بين العراق والدول العربية ضعيفة جدا، ويرجع هذا لأسباب عديدة في مقدمتها إن مفهوم التجارة والتصدير في الدول العربية دائما ما يرتبط بالسياسة وأبعادها وتداعياتها وهذا يعكس سلبيا على الوضع الاقتصادي لهذه البلدان، أما السبب الآخر وهو الأهم هو انفتاح السوق العراقي على الأسواق العالمية وخاصة الأوروبية والآسيوية وفي مقدمتها البضائع الإيرانية والصينية المنشأ والتي ملأت الأسواق العراقية بسبب سهولة تنقلها بالنسبة لإيران التي تمتلك حدودا برية طويلة ومنافذ حدودية في جنوب ووسط وشمال العراق وهذه النقطة استغل بشكل جيد من قبل الجانب الإيراني كجهة مصدرة ومجموعة التجار العراقيين كجهة مستوردة مما يقلل بالتأكيد من كلفة النقل وثمان البضاعة، حتى وصل حجم

خطأ لا يمكن تفاديه.. صفقة الغاز العراقي مع (شل)

قبل دخولها العراق وإبرام اتفاقياتها وهل سيندم العراق على غازه؟

السؤال يجيبه المرصد العراقي لاقتصاد السوق، "نعم لقد درست الشركات الأجنبية هذه الأمور ووافقت على قبول مبالغ قليلة طرحتها وزارة النفط في جولات التراخيص لأنها متيقنة بأن مكسباً بسيطاً في وقت قصير يؤدي إلى ربح كبير في المستقبل وهيمنة على منتج النفط والغاز". كيف؟

يبين مدير قسم رصد السوق النفطية العراقية في المرصد الاقتصادي الدكتور مهدي خلف، "إنتاج النفط العراقي من حقول منتجة أصلاً سيصدر ربحاً على الشركات الأجنبية المستثمرة، يتراوح بين ١.٥-٢ دولار لكل برميل منتج، ودور الشركات الأجنبية هو رفع نسب الإنتاج بتطوير الحقول، ورياضياً فإن الشركات ستستعيد أصول المبالغ التي تستثمرها بعد عام واحد من الإنتاج في أسوأ الظروف. العقود تنص على أن هذه الشركات ستحصل على ٥٠٪ من الغاز المصاحب المنتج من الحقول، وان احتفظت بهذه النسبة مقابل إعادة إنتاج الحجم الأصلي للغاز المنتج، فإن العراق سيضطر لبيع حصته البالغة ٥٠٪ ليسد تكاليف الإنتاج، وعندها سيعود ليشتري حاجة سوقه المحلي من الشركات ومن حصتها الخاصة ووفق الأسعار العالمية، وعندها ستكون شل وغيرها الراجح الأول في كل الأحوال، لكن هذه القضية بحاجة إلى الوقت لتثبت صحتها، ووزارة النفط لم تنظر إلى الجانب البعيد ونظرت إلى القريب، فرأت ان بيع الغاز وزيادة إنتاج النفط سيدران واردات هائلة على العراق، والحقيقة ان تكاليف إنتاج النفط كلما نعد الغاز سترتفع، وحاجة العراق المحلية من الغاز سترتفع وبالتالي لن يكون بمقدوره سدها إلا بواسطة الاستيراد من الخارج أو شراء حصة الشركات المنتجة للغاز في العراق".

شل غير راضية

شل بدورها تعرضت معاناتها من تأخير وزارة النفط العراقية عمل الشركة في استثمار الغاز من الحقول النفطية التي اتفق على العمل فيها، وتبلغ خسائر العراق ٥٠ دولاراً للدقيقة الواحدة من الغاز المحترق، ويؤكد هاري جيم احد مستشاري شركة شل "أن الهدر لملايين الدولارات أمر غير صحيح ويؤثر على عمل شل وشريكها الماليزية والصينية، والخسائر تلك فادحة للجانبين العراقي والأجنبي المتمثل بالشركات المستثمرة، وهو ينحو باللائمة على الجانب الأميركي الذي يراه سبباً خفياً في عرقلة عملية استثمار الغاز العراقي".

شركة النفط العراقية هي الأخرى تنتظر أوامر الوزارة النفطية العراقية لتبشر عملها في إنتاج واستثمار الغاز المصاحب الذي يذهب لإدراج الرياح كدخان يحترق في أعالي الأبار النفطية وبحجم ٧٠٠ مليون قدم مكعب يومياً، لكن التفسير الوحيد لهذا الأمر بحسب الدكتور مهدي خلف هو ان وزارة النفط العراقية أصبحت في موقف لا تحسد عليه لأنها أيقنت أنها قد أخطأت عندما أبرمت صفقة الغاز مع شل وهي تسعى لعرقلة التنفيذ عسى ان يصبح الاتفاق لاغياً.



غاز البصرة) جاهدة من أجل تصدير الغاز العراقي، بحجة ان العراق لا يزال غير قادر على التعامل مع الغاز الذي يملكه، وبحسب وزارة النفط العراقية فإن العراق لا يملك البنى التحتية التي تستدعي استهلاك كميات كبيرة من الغاز، لاسيما ان حاجة العراق الفعلية من الغاز حالياً تبلغ ٩٪ من نسب الإنتاج الكلي، أي أنها نسبة متدنية جداً لا تستوجب حجب تصدير الغاز وعدم بيعه، كما ان العراق يملك كميات كبيرة من المياه التي يمكن ان تحل محل الغاز في المكامن النفطية.

ديوان الرقابة المالية العراقية يؤكد ان وزارة النفط العراقية وافقت على تسعيرة شل التي وضعتها للغاز العراقي، ووافقت الوزارة بلا مراجعة أو استشارة أو دراسة حتى للأسعار وأثرها الحالي والمستقبلي، وتعذرت بأنها وافقت على التسعيرة بناء على أساس المستوى العالمي للأسعار، وهذا الامر يسبب مشاكل كبيرة مع منظمة التجارة العالمية التي ترفض دعم الأسعار داخل العراق، كما يبين تقرير وزارة التخطيط لمنتصف عام ٢٠١٠. الخاص بتعاقدات الحكومة العراقية مع الشركات الأجنبية، وبالتالي سيضطر المواطن العراقي والحكومة أيضاً إلى التعامل مع الأسعار كما هي عالمياً وهو بحد ذاته مكسب للشركات الأجنبية وخسارة للعراق.

هل سيندم العراق على غازه هل درست الشركات الأجنبية هذه القضايا

كل برميل نفط بعد خمسة أعوام من الآن، سواء استغل العراق غازه المحترق ام لم يستغله، فهو لم يشترط في عقوده قضية حقن المكامن بالغاز وهي مسألة لا يمكن إجبار الشركات المستثمرة ومن بينها شركة شل القيام بها.

العراق لم يأخذ بتجارب جاراته

شل فرضت تسعيرتها للغاز وهي تنتظر انتهاء نصب المصنع العام لتسييل الغاز وبعدها تباشر عملها وسيكون مصير العراق مثل مصير البحرين وعمان، فهما الآن من الدول المستوردة للغاز، يعكس السعودية وإيران اللتين تفوقنا بنكائيهما على منظمة التجارة العالمية، وفعلت ذلك السعودية مع شل التي سرعت خلالها الغاز المنتج بمبلغ ٠,٧٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وهو عشر المعدل العالمي للغاز، وفعلنا نجح الأمر وهي الآن تستهلك كل الكمية المنتجة من الغاز فيها لأغراض الصناعات البتروكيماوية في المملكة، مما جعلها تنتج وتصنع بشكل ينافس الصناعات البتروكيماوية الأجنبية وحقت بذلك مكاسب أخرى منها تنقية المياه وإنتاج الكهرباء بالغاز، وهذا الأمر حقق لها واردات كبيرة دعمت ميزان مدفوعاتها ونتاجها الإجمالي.

العراق يحتاج إلى 9 ٪ من غازه فقط وزارة النفط العراقية أبرمت اتفاق الغاز مع شركة شل بدلاً من حظر تصدير الغاز واستغلاله في الداخل، وحالياً تعمل (شركة

هل تملك وزارة النفط استراتيجية؟

خبير تقنيات إنتاج الغاز المهندس الدكتور فوزي عبد العظيم، يرى ان حقن المكامن بالمياه يؤدي إلى تداخل هيدروليكي، مستقبلاً سيضعف من إنتاجية الحقل النفطي، بينما حقن المكامن بالغاز المصاحب ذاته يسهم في تقليل كلف إنتاج النفط من الأبار ويحافظ على طبيعة المكنم الجيولوجية ويشغل دواراً غازياً بخطوط ضغط طبيعية تديم ضغط المكامن وتقلل من كلف استخراج النفط.

وإذا ما قورنت هذه العملية بعملية شراء الغاز مرة أخرى من الدول المنتجة وارتفاع تكاليف الإنتاج النفطي لاستخراجه من الأبار وتغلب طبيعة المياه المحقونة في المكامن على طبيعة الزيوت النفطية وقتلتها الغازات من خلال تفاعلات كيميائية هيدروجينية بين الماء والغازات تلك، فإن الخاسر سيكون العراق لانه سيضطر لإنفاق مبلغ ٢٠ دولاراً لكل برميل نفط منتج بعد ١٠ سنوات من الآن.

عقد الغاز مع شل خسارة عراقية فادحة

عبد العظيم أجرى دراسات خاصة على هذا الأمر وهو على استعداد لرفع وزارة النفط بها، ويجزم ان شل وغيرها من كبريات الشركات النفطية التي استثمرت بقوة في العراق في المجال النفطي والغازي، على اطلاع ودراية كاملة بهذه التفاصيل، وهي رضت بان تحصل على نسبة ١-٢ دولار لكل برميل وفق العقود التي أبرمتها الآن، لأنها متيقنة من انها ستربح ١٦-٢٢ دولاراً على

بغداد / ضياء ثابت السراي

أيقنت الدول المنتجة للغاز انه مادة صناعية أساسية لا يمكن التفريط بها وتصديرها إلى الخارج طالما تملك هذه الدول مورداً آخر يدر عليها أرباحاً وواردات مالية كبيرة، وعليه عطلت إيران تصدير غازها والسعودية بدأت تستورد الغاز رغم انها تصنف بين كبريات الدول المنتجة للغاز والتي تملك احتياطات كبيرة جداً، وإزاء هذه الاستراتيجيات الاقتصادية فيما يخص الغاز المصاحب أو الطبيعي للدول المجاورة، يفقد العراق الرؤية المستقبلية لسياسته الإنتاجية والتصديرية للغاز المصاحب والطبيعي.

النفط العراقي سيلعب دوراً رئيسياً في المستقبل

ترجمة/ سيف فاضل

قالت وكالة الطاقة الدولية أن الانتعاش الذي يشهده العراق في إنتاج النفط سيغير قواعد اللعبة لإمدادات النفط العالمية وسيكون تحدياً لغيره من كبار منتجي النفط مثل المملكة العربية السعودية. وقال فاتح بيروول الخبير الاقتصادي في الوكالة الدولية للطاقة في مقابلة له: عشرون عاما من الآن سيكون العراق على مقدره لضخ من ٢ إلى ٣ مرات أي أكثر من ٢.٥ مليون برميل والذي يضخه في الوقت الحالي حيث أن أسواق النفط تشهد حالياً قلقاً كبيراً بسبب التقلص الحاصل في الإمدادات النفطية.. ومن أجل تحقيق العراق تلك المستويات العالية من الإنتاج والضح فإنه يحتاج إلى إعادة إصلاح بنيته التحتية والتغلب على نقص المياه، إضافة إلى تحسين الوضع الأمني، وأضاف فاتح

قائلاً: من الممكن أن يكون دولة العراق واحدة من المناطق القليلة التي سنرى فيها مستقبلاً نمواً صافياً في إنتاج النفط.

حديث فاتح هذا يأتي بعد أسبوع واحد بعد أن ذكرت وزارة النفط العراقية بأن احتياط البلاد النفطية المؤكد قد بلغ ١٤٣.١ مليار برميل، وإذا تم تأكيد هذا الرقم فإن العراق بدوره سيتخطى إيران ليكون ثاني أكبر حائز للنفط الخام بعد السعودية.

نشأت منظمة البلدان المصدرة للنفط في بغداد عام ١٩٦٠ وكان العراق حينها عملاقاً في إنتاج النفط.. وقد زاد التفاؤل بشأن الأفاق المستقبلية للعراق بدرجة كبيرة خلال العام الماضي، ومع ذلك وبعد جولتين من التراخيص واللتن أسفرتا عن سلسلة من العقود والتي تهدف إلى تفجير طاقات واسعة

من بعض أكبر حقول النفط مع شركات عالمية كبرى مثل شركة BP PLC وشركة Exxon Mobile Crop.. إلى ذلك فقد أشار مسؤولون إلى أن تلك الصفقات سوف تعزز من قدرة العراق على إنتاج النفط إلى ما يقارب ١٢ مليون برميل يومياً، وذلك بحلول عام ٢٠١٧، وسيكون في نفس المستوى مع السعودية.

وأضاف فاتح: "أقد يكون تحدياً لمنتجي النفط الآخرين". وقال نوبو تانكا: سيكون العراق عنصراً مهماً جداً في المستقبل بتزويد النفط، وعلى الصعيد المتصل فقد صرح بيتر فوسر وهو الرئيس التنفيذي لشركة شل الهولندية: أن شركة شل قامت بزيادة الإنتاج في حقل مجنون من ٤٥,٠٠٠ برميل إلى ٧٠,٠٠٠ برميل يومياً، وأضاف في تصريحه: أن العالم سيحتاج إلى العراق، وذلك لتعويض

تراجع الإنتاج من حقول النفط الناضجة. أما شكري غانم رئيس مجلس إدارة شركة النفط الوطنية للبيبة فقال: من المتوقع أن يصل إنتاج العراق من النفط إلى ٧ ملايين برميل يومياً بحلول منتصف هذا العقد.

مع ذلك، فإن الزيادة المتوقعة هذه في إنتاج النفط ستقوي وتعزز من موقف العراق في منظمة أوبك، ويشار إلى أن العراق في الوقت الراهن معفو من حصص الإنتاج من قبل نظام أوبك، إلا أن العراق سوف يخضع إلى نظام الحصص حالما يقوم بتصدير ٤ ملايين برميل يومياً.. ومع ذلك فإن التحديات التي يواجهها العراق في إنعاش صناعة النفط لا تزال ضخمة بسبب التوترات بين بعض العراقيين.

صحيفة وال ستريت الأمريكية

مسؤول التجارة الأميركي: ينبغي على الشركات الأميركية الاستثمار في العراق الآن

ترجمة/ المدى الاقتصادي

شجع مسؤول أمريكي والذي جاء إلى العراق مؤخراً على رأس وفد تجاري الشركات الأمريكية على عدم الانتظار للاستفادة من حاجة العراق لبنية تحتية جديدة على الرغم من المشاكل الأمنية المستمرة والفساد، وتأمل الولايات المتحدة الأمريكية أن تبدأ الشركات الأمريكية بالاستثمار في العراق وان إعادة بناء البنية التحتية في العراق سيساعد على إنعاش الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية وسيكون ذلك هدفاً طموحاً لمضاعفة الصادرات الأمريكية على الصعيد العالمي في السنوات الخمسة القادمة، وقال مسؤول أمريكي رفيع المستوى والذي يترأس الوفد التجاري: ولكن أولاً على الشركات الأمريكية أن تتغلب على التردد وتذكر بأنها على الرغم من المشاكل الأمنية المستمرة والفساد، لو أنها تريد البدء بالقيام بأعمال تجارية في العراق فإنها لا تستطيع تحمل الانتظار من أجل البدء بعمليات البناء.. وأضاف قائلاً: ان الفرصة لتكوين شركات والمشاركة ليست عاملاً ونصف العام من الآن أو بعد عامين من الآن لأننا من الممكن أن نرى انخفاضاً متواصلاً في أعمال العنف وأضاف فرانسيسكو سانشير وهو وكيل وزير التجارة الأمريكية للتجارة الدولية: اذا كنت تريد ان تلعب دوراً هنا، هل ينبغي علي أن أكون حقاً هنا الآن، ان العراق يمكن ان يكون مكاناً بارزاً للصادرات الأمريكية وأيضاً لخلق فرص عمل جديدة، وعندما ننظر في مشاريع البنية التحتية ومبلغ من المال ستكون الحكومة العراقية على استعداد أن تستثمره أكثر من ٨٠ مليار دولار في السنوات القليلة القادمة حيث أرى أن العراق كسوق يمكننا ان نقدم مساهمة كبيرة فيه، يشار إلى ان شركاء العراق

في الأعمال التجارية الأكبر هم كل من الدولتين المجاورتين تركيا وإيران إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية متخلفة عنهما، ويأتي ذلك بسبب العقوبات التجارية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق في عام ١٩٩٠، حيث تم منع الشركات الأمريكية من التعامل مع العراق الى جانب غيرها من الدول الغربية ونحن هنا لإعادة

بناء موطئ قدم، يشار إلى أن الولايات المتحدة قد أنفقت عشرات المليارات من الدولارات على إعادة إعمار العراق وفقاً لمراجعي الحسابات في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تستثمر في العراق كشريك تجاري وليس بوصفها المتلقية للمساعدات.. وقد شكلت أعمال العنف المستمرة

عقبات كبيرة أمام أنشطة الأعمال، وقد أشار سانشير الى الشركات الأمريكية قائلاً: الشركات الصينية هنا والشركات الأوروبية هنا، الأتراك والفرنسيون هنا في العراق ويجب عليكم أن تاتوا هنا للاستثمار أيضاً.. على صعيد متصل وفي إشارة إلى الثقة المتزايدة في القدرة على القيام بأعمال تجارية في العراق فقد بدأت الولايات المتحدة بتصدير

وكالة الائتمان، وأيضاً بنك التصدير والاستيراد ودعم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل للواردات العراقية من المنتجات الأمريكية وأضاف سانشير قائلاً: ما أحاول أن أقوله هو ان الحكومة العراقية تقوم بتحسين الأمن المادي على نحو متزايد وحيث لا يمكننا أن ننتظر كل شيء ليكون مثالياً.. يشار إلى أن الوفد الأمريكي الذي يترأسه سانشير يشمل ١٤ شركة أمريكية، معظم العاملين فيها يعملون في الهندسة والمعدات الصناعية والأمن، الى ذلك فقد أعلنت شركة هانويل الدولية الاثني الماضي عن توسيع نطاق أعمالها في العراق وسيتم فتح مكتب لها في بغداد لتوفير المعدات اللازمة لصناعة النفط والغاز، وقد أعلن العراق الأسبوع الماضي انه قد زاد تقديراته المؤكدة لاحتياطي النفط بشكل كبير ليتمكن من جعله الاحتياطي الثاني عالمياً بعد المملكة العربية السعودية.. وقال وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني أن الدراسات الاستقصائية التي أجرتها شركات النفط الدولية واكتشاف حقول جديدة أدت إلى رفع الاحتياطات المؤكدة بنسبة ٢٥٪ إلى ١٤٣.١ مليار برميل، في حين قال خبراء النفط أن من الرجحان أن تكون احتياطات العراق قد قلت وذلك بسبب التوقف في مجال التنقيب لأكثر من عقد من الزمان حيث أشارت روبي الحضري المحللة النفطية: يتفق الجميع على انه قد تم التقليل من احتياط العراق وذلك بسبب غلق البلاد لشركات النفط العالمية لفترة طويلة جداً والتوقف اجري بشكل قليل جداً، واختتم سانشير حديثه قائلاً: إن الإعلان على الاحتياطات النفطية شيء يستحق النظر إليه ومشجع جداً إلا انه سيحتاج إلى مزيد من الدراسة.



جولات التراخيص والسناريوهات المتوقعة

عباس الغالبي

تشغل الاوساط الصحفية والنخبوية الاخرى السيناريوهات المتوقعة لنتائج جولتي التراخيص الاولى والثانية لعقود الخدمة التي أبرمتها وزارة النفط وسط جدل كبير بشأن جدواها ونتائجها المحتملة. وفي ضوء ما تمخضت عنه جولات التراخيص، حيث ينتج العراق 11 مليون ب/ب في العام 2016 منها 9 ملايين ب/ب للصادرات.. والسعر المحتمل 100 دولار للبرميل. فالعوائد تكون بنحو 324 مليار دولار سنوياً يضاف اليها صادرات الغاز ومنتجاته المصنعة فيكون العائد الاجمالي السنوي 350 مليار دولار هذا اذا صدقت الشركات الاجنبية في وعودها وتعاقدها مع الحكومة.

ونرى بضوء الجدل المحتدم الذي كان مثار بحثنا ومتابعتنا سواء أكان في المحق الاقتصادي أم في الندوات والحلقات والطاولات وورش العمل الاقتصادية المتخصصة بشؤون النفط، أنه هناك أكثر من سيناريو لمستقبل النفط العراقي في المستجبات الخارجية.

ولكن السؤال مثار بحث واهتمام الكثير من المعنيين والمتابعين للشؤون النفطية، هو: هل تستوعب السوق النفطية هذه الكميات الضخمة من النفط خاصة وان الدول الاخرى من أوبك وغيرها ستطرح كميات اضافية بعد ان تزيد من طاقتها الانتاجية لغاية سنة 2016.

وإذا ماعدنا الى السيناريوهات المحتملة، فإن الاول يكمن في حالة عدم ارتفاع اسعار النفط أكثر من 170 دولاراً فان ذلك يعني التأثير على مصادر الطاقة المتجددة والايثانول، بعدم التوسع بشكل تجاري، ومصاحب ذلك انخفاض العرض من بعض المناطق كبحر الشمال (توقف ابار) والمكسيك ومصر وسورية واليمن، هناك سوف تكون فرصة النفط العراقي كبيرة.

وإذا ماعدنا الى السيناريوهات المحتملة، فإن الاول يكمن في حالة عدم ارتفاع اسعار النفط أكثر من 170 دولاراً فان ذلك يعني التأثير على مصادر الطاقة المتجددة والايثانول، بعدم التوسع بشكل تجاري، ومصاحب ذلك انخفاض العرض من بعض المناطق كبحر الشمال (توقف ابار) والمكسيك ومصر وسورية واليمن، هناك سوف تكون فرصة النفط العراقي كبيرة.

العالم، وعندها ستكون فرصة النفط العراقي ضعيفة في الاسواق او انخفاض العوائد ومشكلات مالية.. أما الاحتمال الثالث فقد يزداد الطلب على الغاز الذي يرتفع بمعدل (2-2.5٪ سنوياً) تم الاعتماد المتزايد على الطاقة النووية، والطاقة المتجددة وتطور تقنيات تعزيز الاستخلاص النفطي، وهناك ستكون فرصة النفط العراقي متذبذبة وغير مستقرة.

وحيث ان المستقبل غير واضح تماماً وتلك صفات اسواق النفط، لكننا نرى ان تتجه الخطط الحكومية الى وضع خطة متوسطة وطويلة المدى في الصناعات اللاحقة للانتاج وتطوير قطاع الغاز الطبيعي وتصنيعه. وهكذا فإن الخطط الطموحة التي درجت عليها وزارة النفط قد تسير في ضوء هذه السيناريوهات المحتملة والتي قد تلقي بظلالها على القطاع النفطي والغازي برمته، وتحدث اختلالات في مسيرة الانتاج والتصدير النفطي.

ولهذا فإن الجولات القادمة ان كانت غازية أو نفطية يفترض ان تأخذ بنظر الحسبان حالة التذبذب التي قد تشهدها اسواق النفط، ناهيك عن القرارات والمعايير التي تحكم سير الانتاج في منظمة أوبك، والتي قد تحدث تداعيات لا تحمد عقبائها، في وقت يتطلع الجميع الى ان تكون النتائج المتوقعة ايجابية ومفضية الى قدرة إنتاجية وتصديرية رائعة.

ظاهرة البيع بالتقسيط تلقى رواجاً واسعاً في الأسواق المحلية

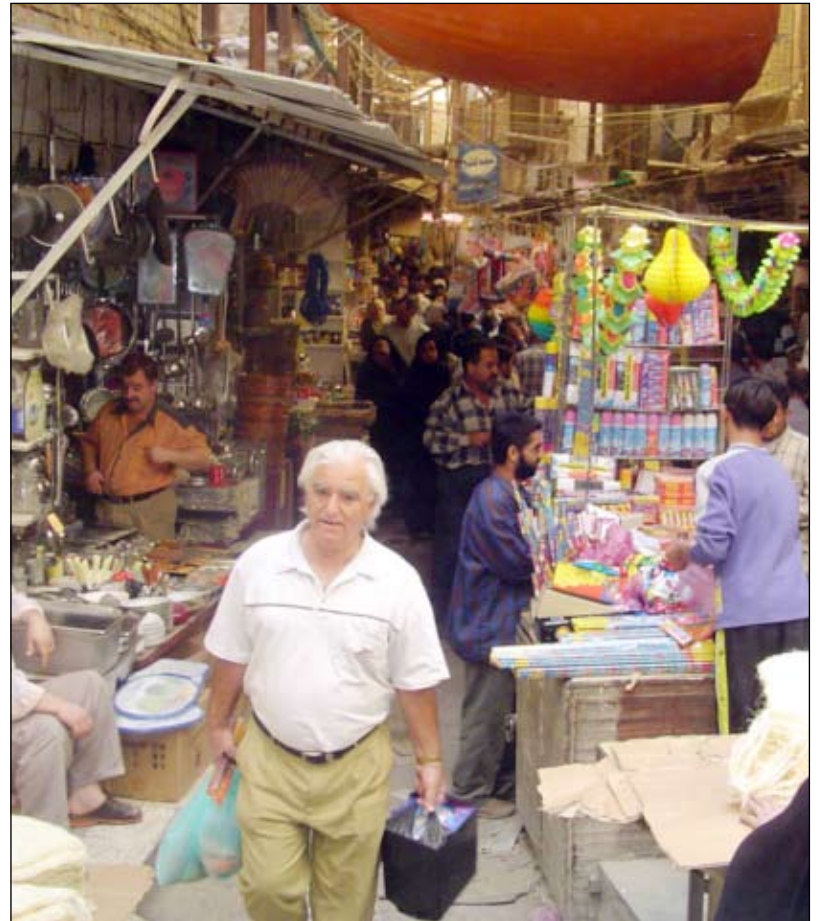
لتسديد الاقساط.

اما حكيم نوزاد صاحب محل لبيع المواد الغذائية الجملة قال: ان البيع بالتقسيط تعد ظاهرة تجارية ايجابية على خلاف مايعتقده البعض انها حالة سلبية تعرض التاجر او البائع الى خسائر كبيرة من جراء بيعه بالاجل او بالتقسيط بدلا عن البيع بالنقد المباشر، فهي طريقة لتصريف البضائع المكدسة في المخازن وبكميات كبيرة اكثر من بيعها بالطريقة التقليدية، وهي عائدة بالفائدة على كثيرين من التجار في العالم واسهمت في تكوين شركات تجارية كبيرة وكارتلات مسيطرة على الاسواق العالمية.

واضاف: ان المشتري امام خيارات متعددة في الشراء، اذ لا يكون امام شراء سلعة واحدة، بل له حرية الشراء لاية سلعة كانت معروضة في الاسواق، وما عليه سوى دفع مبلغ مالي بسيط كمقدم في حين يدفع الباقي على اقساط شهرية بشكل مريح، حيث تكون الفائدة كبيرة بالنسبة له اضافة الى المنفعة المادية المحققة له لتوفير ما يحتاجه من مواد وسلع واشباع الحاجات الحياتية والمعيشية الكفيلة بضمان العيش بمستوى جيد.

وتابع: ان التجار يضمنون من هذه العملية تصريف البضائع وضمان بيع السلع باسعار الريح المقدر من قبلهم في ظرف زمني محدد من دون مخاوف انخفاض قيمتها المالية في الاسواق بعد فترة، اذ تكون في الغالب محددة في وقت شرائها ولا تتأثر بانخفاض سعرها بعد ذلك، وهي تعود بالفائدة على المشتري اذ تكون بسعر افضل بكثير من سعر البضاعة اذا ارتفعت اسعارها فيما بعد، واذا عرف ان اكثر اسعار السلع في تصاعد مستمر في كثير من الاحيان يجعلنا نقول ان المستهلك او المشتري هو الاكثر مستفيداً من البيع بالتقسيط او الاجل بشكل اكبر من التاجر او البائع، خاصة المستهلك صاحب الدخل المحدود من شريحة الموظفين او الكسبة البسطاء.

فيما تساءل فاضل مشكور 50 سنة عن قيام دوائر الدولة خاصة في وزارة التجارة عن البيع بأسلوب التقسيط للمواطنين بما يوفره من منافع كبيرة لهم وتلك الدوائر وتحريك عجلة البيع والشراء، لاسيما ان ثقافة التعامل التجاري مع الدولة هي المفضلة لدى المواطن والدليل على ذلك شهرة محال الاورزدي وسوق الثلاثاء والاسواق المركزية كمجمعات حكومية تعرض سلعا للمواطنين باسعار مخفضة عن بقية الاسواق، وهذا يعني وجود اساس لهذه العملية الامر الذي لا يحتاج سوى تفعيل آلية البيع في الاسواق المركزية وجعلها اكثر عصرية وتطوراً من شكلها الحالي الذي يدل على قدم السياقات والاجراءات المتبعة فيها حتى الان.



نقدية مباشرة بدلا من تكديسها في المخازن وتعرضها لمخاطر التلف من جراء سوء الخزن او السرقة او الحريق وغيرها. واذضاف: ان هذه الممارسة التجارية لها تأثيرات ايجابية مضمونة في تشغيل العاطلين عن العمل وتحريك السوق التجارية خاصة في اوقات الكساد الاقتصادي التي تتكرر بين الحين والحين، فضلا عن تنشيط الحركة التجارية والمالية والاقتصادية في البلد من دون ترك اثار سلبية على السوق وميزانية المواطنين المالية ومدخراتهم والابتعاد عن الخسائر التي يتعرض لها التجار من جراء تكديس البضائع في المخازن.

فيما قال جميل صبري موظف في شركة التامين على الحياة: ان عملية البيع بالتقسيط سهلت عليه توفير الكثير من متطلبات المنزل الذي لا يتمكن شراؤها بشكل نقدي مباشر، وذلك لان معدلات دخوله الشهرية محدودة لكونه موظفاً حكومياً وغير كاف لسد حاجته وحاجات عائلته الضرورية في الحياة وقيمة شراء تلك السلع بشكل نقدي تفوق ذلك كثيرا، وان ظاهرة البيع بالتقسيط يكون فيها المواطن امام خيارات عدة لشراء اكثر من سلعة وبالتقسيط المريح، حيث لا يشعر بمعاناة توفير المال اللازم لشراء ما يحتاجه لأشهر عدة يقتطعه من راتبه الشهري

بغداد / علي الكاتب

ظاهرة او ممارسة جديدة في البيع والشراء اصبحت شائعة هذه الايام وهي البيع بالتقسيط كممارسة اقتصادية وتجارية في اسواقنا التجارية المحلية، وهي بدأت في بعض السلع الاستهلاكية البسيطة لتعمم بعد ذلك على جميع السلع تقريبا بما فيها بيع وشراء السيارات وغير ذلك، ولتصبح هي الطريقة الافضل والاكثر مناسبة للتجار من جهة والمستهلك المواطن العادي من جهة اخرى.

وقال الدكتور فاهم وادي استاذ الادارة في الجامعة المستنصرية: انها ظاهرة صحية في التعاملات التجارية اليومية للمواطن العراقي وهي ذات ايجابيات ومنافع على جميع المتعاملين في السوق من تجار الجملة او المفرد والمستهلك، وهي ممارسة موجودة في معظم دول العالم بما فيها المتطورة والاكثر غنى بين الدول تسهم كثيرا في تنشيط عمليات الاستيراد والتصدير والتجارة الحرة، فالمواطن الذي يشتري اي سلعة بهذه الطريقة بإمكانه الحصول على سلعة باهظة الثمن من دون ان تؤثر على ميزانية مصروفاته الشهرية او الاسبوعية، والتاجر بإمكانه تصريف البضائع بشكل كبير اكثر من بيعها بصورة

الاقتصاد

التصحيح اللغوي:
مروان عادل

التغطيات والمتابعات:
ليث محمد رضا

التنضيد الالكتروني:
حيدر رعد

الإخراج الفني:
مصطفى جعفر

التحرير:
عباس الغالبي